

تبيين المفردات

بمفهوم التفسير الاصطلاحي للدين

منازع وآثار ضمن رؤية نقدية



لفضيلة الشيخ

أبي عبد الرحمن محمد علي زكروس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر (١)

تَنْبِيْهُ الْمُسْتَبْصِرِيْنَ

بِمَفْهُومِ النَّقْصِيْمِ الْاَصْطِلَاحِيِّ لِلدِّينِ

مَنَازِعِ وَاَمَّا ضَمَّنَ رُؤْيَا نَفْسِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يُحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد
الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على اشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته
على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
خطية من المؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع القانوني: ٥٠٠٠ - ٢٠١٣

ردمك: ٤ - ٥٠ - ٣٨٠ - ٩٩٣١ - ٩٧٨



دار العواصم للنشر والتوزيع الجزائر

٢ شارع عبد الله حواسين، بجوار مسجد الهداية الإسلامية - القبة - الجزائر العاصمة

لهاتف: ٠١٠٤ ٦٦٦ ٥٢٠ / ٠٠ ٢١٣ ٦٦٧ ٨٤٢ ٦٠٦ / ٠٠ ٢١٣ / فاكس: ٢١ ٢٨ ٦٦ ٤٤ (٠) ٠٠ ٢١٣

لبريد الإلكتروني: contact@ouassim.com - الموقع الإلكتروني: www.ouassim.com

التصميم والإخراج الفني: الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ فركوس: www.ferkous.com

سلسلة توجيهاً سلفية (٢٠)

تبيين المستبصرين

بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين

منازح وأما ضمن روية نقدية

لفضيلة الشيخ

أبي عبد الرحمن محمد علي فرانس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ

أَنَا وَمَن آتَبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾

[سورة يوسف]

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ

الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُم مَّا يَلْتَمِسُونَ ﴿١٢٥﴾

[النحل: ١٢٥]

طليعة السلسلة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ رِجَالًا مِنْهَا رِجَالًا وَيَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [النساء].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١٠٤﴾﴾ [النساء].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١٠٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الأحزاب].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١٠٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدى هدىُّ محمدٍ ﷺ، وشرُّ الأمور

محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

لقد كان استكتابي للكلمة الشهرية على الإنترنت يفرضه واجبُ القيام بالدعوة

إلى الله، الثابتة الأصول في سُنَّةِ النبي ﷺ وسُنَّةِ السلف الصالح من بعده، الذين

أظهروا حُجَجَ الإسلام، ونشروا محاسنَهُ، ودفعوا عنه الشُّبُهَةَ بالحُجَّةِ والبرهان، وحذَّروا

مَّا أُفْحِمَ فِيهِ مِنْ مَحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، وَضَلَالَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ كُلِّ شِقَاوَةٍ، وَبِالصَّبْرِ وَالْيَقِينِ سَلَكَوا سَبِيلَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]

﴿ وَجَسَدُوا دَعْوَتَهُمْ بِأَسْلُوبِ الْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

هذا، وقد عملتُ في محاولة لبلوغ هذا المرمى، وتحقيق هذا المعنى، على تسطير ما يُتَرَجَّحُ أَنْ تَحْمَلَهُ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الشَّهْرِيَّةِ مِنْ إِنْارَةٍ لِلْعُقُولِ، وَبَيَانِ مَسَالِكِ الْإِتِّبَاعِ وَسُبُلِهِ، وَالتَّنْزِيهِ مِنَ الشَّرْكِ وَوَجُوهِهِ. وَقَدْ رَأَيْتُ مِنَ الْمَفِيدِ - بَعْدَمَا اجْتَمَعَتْ جَمَلَةٌ مِنْهَا - أَنْ أَضَعَهَا فِي رِسَائِلِ دَعْوِيَّةٍ ضَمَّنَ سِلْسِلَةَ سَمِّيْتُهَا بِ: «توجيهات سلفية».

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ، وَأَنْ يَعِيدَنَا مِنْ فِتْنَةِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَنْصَرَ دِينَهُ، وَيُعَلِّيَ كَلِمَتَهُ، وَيُوقِّقَ الْقَائِمِينَ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ لِمَا فِيهِ خَيْرٌ دِينِهِمْ وَصَلَاحُ أُمَّتِهِمْ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَإِخْوَانِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا.

تاريخ طليعة السلسلة

الجزائر في: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

الموافق ل: ١٧ مايو ٢٠٠٦ م

أبو محمد الرابع محمد علي زركوس
استاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على مَنْ أرسله الله رحمةً للعالمين،
وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّ ما شرعه الله للناس من دين الإسلام وشريعته طريقه الوحي الذي أوحاه
إلى نبيه ﷺ ليُخرج النَّاسَ به من الظلمات إلى النور، فإنَّ نور وحيه تضمَّن كتابَ الله
الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (٤١) [فضلت]، وما
دلَّت عليه سنَّة الرسول ﷺ المفسَّرة للكتاب والمبيِّنة له والدالَّة عليه. وهما - أي:
الكتاب والسنة - متلازمان تلازم شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسولُ الله، فهما
الطريقُ الصحيح والحصنُ الحصين إلى النجاة لمن وفقه الله للتمسُّك بهما. قال ﷺ:
«إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَنْفَرَقَا حَتَّى
يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضِ»^(١).

وقد جَمَعَ الله تعالى في دينه الحنيف صفات الكمال مجردة عن كلِّ نقصٍ وعيبٍ،
وخالية من الحاجة إلى أيِّ زيادةٍ، كما جَمَعَ فيه صفات الشمول والخلود. فأتَمَّ الله دينه

(١) أخرجه الحاكم (٣١٩) من حديث أبي هريرة ؓ. وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع»
(٢٩٣٧).

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ٥

بنيّه محمد ﷺ الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وتركنا على مثل البيضاء: ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالكٌ مريض القلب، ولا يجيد عنها إلا خاسر طاش لُبُه في مهاوي الضلال، فبين ﷺ أحكام هذا الدين وقواعده، فلم يكن من خير إلا دلنا عليه وسهل الطريق الموصلة إليه، ولم يكن من شر إلا حذرنا منه. قال ﷺ: « إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ »^(١).

فكانت شريعة الإسلام صالحة لما تحمله من صفات الكمال والشمول والخلود، ومصلحة لكل أوضاع الزمان والمكان، وعمامة للجن والإنس. قال النبي ﷺ في بيان خصائصه: « وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً »^(٢)، وقال ﷺ - أيضًا - : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ »^(٣). وبين ابن كثير^(٤) بجزء الله هذه الحقيقة بقوله: « هذه أكبر نعم الله تعالى على

(١) أخرجه مسلم في «الإمارة» (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «التيمم» (٣٣٥)، ومسلم في «المساجد» (٥٢١)، من حديث جابر ابن

عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في «الإيمان» (١٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ الدمشقيّ، الإمام الحافظ. أخذ عن ابن عساكر والمزنيّ وابن تيمية. وبرع في علم التفسير والفقه والحديث والنحو والتاريخ، وصنّف في هذه العلوم تصنيفاً مفيداً انتفع به الناس. ومن مصنفاته: «تفسير القرآن العظيم»، و«البداية والنهاية»، و«مختصر معرفة علوم الحديث»، و«تحفة الطالب في تخرّيج أحاديث =

هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبيٍّ غير نبيهم صلواتُ الله وسلامه عليه؛ ولهذا جعله الله خاتَمَ الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجنِّ، فلا حلالَ إلا ما أحلَّه، ولا حرامَ إلا ما حرَّمه، ولا دينَ إلا ما شرَّعه، وكلُّ شيءٍ أخبر به فهو حقٌّ وصدقٌ لا كذبَ فيه ولا خُلفَ، كما قال تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥] أي: صدقًا في الأخبار وعدلًا في الأوامر والنواهي، فلمَّا أكمل الدين لهم تمتَّ النعمة عليهم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ أَيُّومَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] أي: فازصوه أنتم لأنفسكم، فإنه الدينُ الذي أحبه الله ورَضِيه وبعث به أفضلَ الرسل الكرام، وأنزل به أشرفَ كتبه^(١).

ولا شكَّ أنه لا يتمُّ الاعتصامُ بكتاب الله وسنَّه رسوله إلا بالابتعاد عن البدع والخرافات التي أحدثها المبتدعون وروَّجها المبطلون من أهل الطرق المنحرفة ومن دُعاة النَّحل المختلفة؛ إذ لا شيء أعظمُ إفسادًا للدين وأشدُّ تصديعًا لأركانه وتقويضًا لبنانه، وأضرُّ فتكًا بأهله وأكثرُ تفريقًا لِشَمْلِ الأمة من البدع والدخيل، ما أدَّى إلى انحراف كثيرٍ منهم عن سواء السبيل. الأمر الذي صيرَ المسلمين شيعًا وأحزابًا، وجعلهم لقمةً سائغةً لأعدائهم، لا بقلَّة عددهم وعدَّتهم، وإنما هي نتيجةٌ حتميةٌ لكلِّ من ابتعد

= مختصر ابن الحاجب، و«طبقات الشافعية». توفي سنة (٧٧٤هـ).

انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/٣٧٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/٢٣١)، «البدر الطالع» للشوكاني (١/١٥٣)، «الرسالة المستطرفة» للكتَّاني (١٧٥)، «الأعلام» للزركلي (١/٣١٧)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١/٣٧٣)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٤٧).

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/١٢).

تنبية المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ٥

عن الدين الذي أمر به الله تعالى ورسوله ﷺ، وتمسك بما يقابله من الحوادث مما نهى الشرع عنه وحذرهم منه، فآلت انعكاساتها سلبيًا على هذه الأمة، فتشتتت وحدتها وتفرقت كلمتها وتمزق شملها.

وفي مسرح الحوادث والدخيل والبِدَع التي نخرت الدين نخر السوس في الحب، وسرت في كيانه سرّيان النار في الهشيم، استوقفني هذا اللون البدعي في بعض التفريقات والتقسيمات للدين، اصطّح عليها أهلها في التفريق بين معانيه ووحداته، ونسبوا هذه التقسيمات الاصطلاحية إلى الشرع ظلمًا وزورًا، وربّوا عليها أحكامًا شرعية ما أنزل الله بها من سلطان، وإنما ولد هذه الآثار السيئة التقسيم الاصطلاحى للدين وما يحمله من تباين مع منهج أهل الحق من الأئمة العدول الأثبات، أعلام الفتوى والدين من أهل السنة والجماعة.

وقد رأيت من المفيد أن أجمع - ضمن هذه الرسالة - ثلاثة نماذج يحسن - من خلالها - عرض مفهوم التقسيم الاصطلاحى للدين ومدى صحّة نسبته للشرع، وتناولت مع كل نموذج آثاره السيئة، وعقبت عليها تعقيبًا نقديًا بمنظور سنيّ سلفي، وقد ربّبت النماذج الثلاثة في المحاور التالية:

المحور الأوّل: مفهوم تقسيم الدين إلى حقيقة وشرعية وآثاره السيئة على الأمة، وقد قدّمت هذا المحور لكونه أكثر هذه التقسيمات فسادًا وهو متعلّق بالفكر الصوفي. ثمّ استبعتُه بنموذجين هما الصوّق بهذا المحور وأشبهه بما عليه الفكر الصوفي: يتعلّق الأوّل بمصطلح جماعة التبليغ في تقسيم العلم إلى: مسائل وفضائل، ونسبته إلى الشرع. أمّا النموذج الثاني فيرتبط بالمصطلح الجاري عند الأحزاب الإسلامية المتأثرة بذلك الفكر وغيرهم في تقسيم الدين إلى: لبّاب وقشور، وقد جعلتُهما ضمن

عنوانين فرعيين في المحور الأول.

المحور الثاني: تناولت فيه: مفهوم تقسيم الدين إلى أصلٍ وفرع، ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع، وهو متعلّق بالفكر الأصولي (أي: علم أصول الدين وأصول الفقه).

المحور الثالث: يتمثل في: مفهوم تقسيم الدين إلى: ثوابتٍ ومتغيّراتٍ ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع، وهذا المحورُ أخرُته لتعلّقه بالفكر العلمانيّ والتغريبيّ الحديث.

وقد جعلت آثارَ التقسيم الاصطلاحيّ للدين والتعقيبَ عليه ضمن عناوين

فرعية.

وقد سمّيتُ هذه الرسالةُ بعنوان: «تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم

الاصطلاحيّ للدين، نماذجٌ وآثارٌ ضمن رؤية نقدية».

وأخيراً: فما كان في موضوع رسالتي من سدادٍ وتوفيقٍ فمن الله سبحانه

وتعالى وحده لا شريك له، وله الحمدُ والمنّة. وما كان فيه من تقصيرٍ فلقلّة بضاعتي

وقصّر باعي؛ إذ ميزانُ العلم لا يتأثر بالعواطف ولا يترجّح بالرغبات. والله أسأل أن

يلهمنا الرشدَ والصواب، ويسدّدَ خطانا، ويوفّقنا إلى ما فيه النفعُ والهدى والصلاح.

راجياً من الله تعالى أن أكون قد وُفِّقتُ فيما بذلتُ وحقّقتُ ما أمّلتُ، وعلى الله

قصدُ السبيل والأتكّال في الحال والمآل.

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على

محمّدٍ وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا.

الجزائر: ٢٤ شعبان ١٤٣٥ هـ

الموافق ل: ٢٢ جوان ٢٠١٤ م

المحور الأول

مفهوم تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وآثاره السيئة على الأمة

إنَّ ما أحدثته المتصوِّفة من تقسيم الدِّين إلى حقيقةٍ وشريعةٍ، وعلمِ الباطن والظاهر نصرةً لمذهبهم الباطل، لم يردّ - بتاتاً - ما يؤيِّده من الجانب الشرعيِّ، بل موقفُ علماء السنَّة والأئمَّة العدول قائمٌ على رفضِ هذا التقسيم الاصطلاحيِّ للدين واستنكارِ مفهومه؛ ذلك لأنَّ الحقيقة - عند المتصوِّفة - هي أن ترى الله المتصرِّف في خلقه بالمكاشفاتِ والمشاهدات^(١)، فيكشفُ للسالك ما يستترُّ على الفهم كأنه رأيُّ عينٍ من: الهداية والإضلال، والعزَّة والذلُّ، والتوفيقِ والخِذلان، والتوليةِ والعزل، والخيرِ والشرِّ، والنفعِ والضرِّ، والإيمانِ والكفر، والفوزِ والخسران، والجهلِ والعرفان،

(١) قال الجرجانيُّ في [«التعريفات» (١٨٤)] عن الكشف في الاصطلاح بأنه: «هو الاطلاع

على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً».

قال ابن تيمية رحمته الله في [«مجموع الفتاوى» (٣١٣/١١)]: «فما كان من الخوارق من «باب العلم» فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظةً ومناماً، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحياً وإلهاماً، أو إنزال علمٍ ضروريٍّ أو فراسيةٍ صادقةٍ، ويسمى كشفاً ومشاهداتٍ ومكاشفاتٍ ومخاطباتٍ، فالسماع مخاطباتٌ والرؤية مشاهداتٌ والعلمُ مكاشفةٌ، ويسمى ذلك كله: «كشفاً» و«مكاشفةً» أي: كُشف له عنه».

والزيادة والنقصان، بقضائه وقدره، وحكمته ومشيتته^(١).

بخلاف الشريعة فهي ما وُردَ به التكليف من: الأمر والنهي، والإباحة والحظر، ولا يتم ذلك إلا بواسطة الرسل، فالشريعة أن تعبد الله تعالى بوجود الأفعال، بينما الحقيقة - عندهم - فهي تقريبٌ بلا واسطة وإنما هي شهودٌ للأفعال لا لوجودها.

فالسالك - في معتقدهم - في ارتقائه في مدارج السالكين ينبغي عليه أن يلتزم الشريعة ابتداءً، ثم ينتقل بالطريقة من حكم الأوراد إلى الواردات، فيستغني بالوارد عن الورد، وبالحقيقة عن الرسوم، وبالمعاني عن الصور، فيفك عن نفسه رِقَّ التكليف المختص بعلم الظاهر، ليقوم بحقيقة الباطن التي يقتضيها الحكم.

ولهذا كانت الحقيقة - في الاعتبار الصوفي - نتيجة للطريقة والطريقة أثر الشريعة^(٢). فظهر ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، وتعليهم لذلك أن الأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر، وفاض على صدورهم النور، لا بالتعلم والنظر في المصنّفات والبحث في الأقاويل والأدلة المذكورة، وإنما حصل لهم ذلك عن طريق تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة، والزهد في الدنيا والتبرّي من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها، وقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن، والإقبال بأقصى غايات الهمة على الله تعالى، ومن كان لله كان الله له.

لذلك كانت العلوم الشرعية والعقلية - عندهم - من جملة العوائق التي تحول دون وصول السالك إلى الحقيقة، فيجب على السالك - عندهم - التخلص منها وتجاوزها

(١) انظر: «جامع الأصول» للنقشبندي (٤٢).

(٢) المصدر السابق (٤٣)، و«مدارج السالكين» لابن القيم (٣/١٦٦).

إلى المعرفة والقطع، لا إلى العلم والظن الذي عند غيرهم. فالعلم طريقه الجِدُّ، وأمَّا المعرفة فطريقها الكشفُ والعيان. والعلمُ - في منظورهم - حجابٌ عن المعرفة وإن كان لا يُوصَل إليها إلا بالعلم. فالعلمُ بمثابة الصَّوَانِ الصَّائِنِ لِمَا تَحْتَهُ فهو حجابٌ عليه، ولا يُوصَل إليه إلا منه^(١).

فهذه هي طريقة أهل التصوُّف في اكتساب المعرفة الكشفية التي هي الميزانُ التقويميُّ في مسائل الإيِّمان والاعتقاد، مخالفين في ذلك ما فرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ على كلِّ مسلمٍ من طلبِ العلمِ الشرعيِّ^(٢)، وجَعَلَ سلوكَه طريقًا إلى الجنَّةِ في قوله ﷺ: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(٣)، كما أكَّد أنه لا طريقَ للوصول إلى العلمِ الشرعيِّ إلا بالتعلُّمِ وبذلِ الجهدِ في طلبه وتحصيله في قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ، وَمَنْ يَتَحَرَّى الْخَيْرَ يُعْطَهُ، وَمَنْ يَتَوَقَّى الشَّرَّ يُوقَهُ»^(٤).

وهذا أبو حامد الغزالي^(٥) - من جهته - يوضِّح الميزانَ الكشفيَّ التقويميَّ ويعتبر

(١) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/١٦٥).

(٢) وذلك في قوله ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ». [أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك ﷺ]، وفيه زيادةٌ لا تصحُّ وهي: «وَمُسْلِمَةٌ». انظر: «تخریج مشكلة الفقر» للألباني (ص ٤٨).

(٣) أخرجه مسلم في «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار» (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٦٣) من حديث أبي الدرداء ﷺ. وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٤٢).

(٥) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، الملقب بحجة الإسلام. وصفه =

أنه به توسّط الصوفيّة بين انحلال المؤلّة وجمود الحنابلة في مَنع التأويل حيث قال: «وحدّ الاقتصاد بين هذا الانحلال كلّه وبين جمود الحنابلة دقيّق غامض لا يطلّع عليه إلّا الموقّفون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسمع [أي: الكتاب والسنة]،

ابن السبكيّ بجامع أشتات العلوم، والمبرّز في المنقول منها والمفهوم، صاحب التصانيف المفيدة العديدة ك: «المستصفى» و«المنخول» و«المكتون» في أصول الفقه، و«الوسيط» و«البيسط» و«الوجيز» و«الخلاصة» في الفقه، وله «إحياء علوم الدين» و«تهافت الفلاسفة» و«معيار العلم» و«المنقذ من الضلال».

ويعتبر أبو حامد الغزاليّ - من حيث عقيدته - من الأعلام البارزين للمذهبين الأشعريّ والصوفيّ، ومن دعاتها والمدافعين عنها، إلّا أنه كان متقلّباً في المذاهب التي تأثّر بها حين دراسته ها كما أفصح عن ذلك بنفسه في [«المنقذ من الضلال» (٣ - ٤)]. لذلك قال عنه ابن رشد الحفيد في [«فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الأتصال» (٥٢)]: «لم يلزم - أي: الغزاليّ - مذهباً من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشعريّة أشعريّ، ومع الصوفيّة صوفيّ، ومع الفلاسفة فيلسوف...». وسبب اضطرابه وحيوته بين المذاهب هو التزامه لمنهج المتكلمين وعدم اعتماده على نصوص الكتاب وخاصّة السنة التي صرّح بقلة بضاعته فيها. لكنّ الله أراد له - في آخر أمره - خيراً، فأقبل على حديث النبيّ ﷺ ومجالسة أهله ومطالعة الصحيحين إلى أن توفّي سنة (٥٠٥هـ) وهو على هذه الحال.

انظر ترجمته في: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (٢٩١)، «اللباب» (٣٧٩/٢) و«الكامل» (٤٩١/١٠) لابن الأثير، «وفيات الأعيان» لابن خلّكان (٢١٦/٤)، «دول الإسلام» (٣٤/٢) و«سير أعلام النبلاء» (٣٢٢/١٩) كلاهما للذهبي، «مرآة الجنان» لليافعي (١٧٧/٣)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١٩١/٦)، «طبقات الإسنوي» (٢٤٢/٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٧٣/١٢)، «وفيات ابن قنفذ» (٢٢٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/٤)، «الأعلام» للزركلي (٢٤٧/٧)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٣٧٨).

ثمَّ إذا انكشفت لهم أسرارُ الأمور على ما هي عليه نظرُوا إلى السمع والألفاظِ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرَّروه وما خالف أوَّلوه. فأما مَنْ يأخذ معرفةً هذه الأمور من السمع المجرَّد [أي: الكتاب والسنة] فلا يستقرُّ له فيها قدمٌ ولا يتعيَّن له موقفٌ. والأليقُ بالمقتصر على السمع المجرَّد مقامُ أحمد بن حنبلٍ رحمته الله. والآن فكشفُ الغطاء عن حدِّ الاقتصاد في هذه الأمور داخلٌ في علم المكاشفة»^(١).

وهذا الأمر هو الذي دَفَعهم إلى أن يفضُّلوا مقامَ الوليِّ على مقامِ النبيِّ، بالاعتماد على التفرقة بين الشريعة والحقيقة، فأضافوا الشريعةَ إلى الرسول ﷺ دون الحقيقة التي أُسِنِدَتْ إلى الخَضرِ الوليِّ الصالح، فهو صاحبُ الحقيقة وهو - عندهم - إمامٌ أصحاب المكاشفات ومنه يستفيدون علومهم؛ لذلك كان مقالُ الوليِّ - حال التعارض - مقدِّمًا على مقال الشرع.

وحجَّتْهم في ذلك - باللزوم - أنه إذا تقرَّر أن الخَضرَ أعلمُ من موسى ﷺ فيلزم أن يكون - ثمَّة - أولياءٌ من أمةِ محمدٍ ﷺ أعلمُ من محمدٍ ﷺ. وبلوروا حجَّتْهم بأن الوليِّ له علمُ الحقيقة فلا يجوز الإنكار عليه، بل الواجبُ الإقرارُ له بالتحقيق كما أقرَّ موسى ﷺ صاحبُ الشريعة للخَضرِ صاحبِ الحقيقة، فما يكون معصيةً في الشريعة قد يكون طاعةً وقربةً في الحقيقة الصوفية. ولهذا قالوا: مَنْ نَظَرَ إلى الناس بعين العلم مَقْتَهُمْ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ بعين الحقيقة عَدَّرَهُمْ^(٢).

وضمن هذا التصوُّر في الفكر الصوفيِّ يقول أبو عبد الله السنوسيُّ المستغاميُّ^(٣)

(١) «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/١٠٤).

(٢) «إيقاظ الوسنان» للسنوسي (٧٠٦).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن علي السنوسيُّ الحنفيُّ الخطَّابيُّ المستغاميُّ الجزائريُّ. أخذ العلم في =

وهو يصف درجة أهل حقّ اليقين: «وَهُمُ الرَّاسِخُونَ مِنْ أَهْلِ التَّمَكِينِ، كَفَاهُمْ عَنْ طَلَبِ الْأَحْكَامِ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ مِنْ الْعُلُومِ الدَّفَاقَةِ عَلَى سَرَائِرِهِمُ الْمَطَابِقَةَ لِعَيْنِ مَا شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ: تَنْزِيلًا لَا نَزُولًا يَقْتَضِي شَرْعًا أَوْ نَبْوَةً، فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: «حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي»، وَبَعْضُهُمْ يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ فَيَقُولُ: «حَتَّى أَسْأَلَ عَنْهُ جَبْرِيلَ».. فَحُكْمُهُمْ بِمَا كَشَفُوا، وَعِلْمُهُمْ مَا مِنْ بَحْرِ الْمَوَاهِبِ اغْتَرَفُوا؛ فَطَرِيقُهُمْ عَنِ التَّقْلِيدِ شَاسِعَةٌ، وَمَنَاهِجُ يَقِينِهِمْ وَاسِعَةٌ. وَكَيْفَ يَقْلُدُ مَنْ امْتَطَى مِنَ الْيَقِينِ دَارَهُ؟... وَمَا أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى:

وَمَنْ يَسْمَعِ الْأَخْبَارَ مِنْ غَيْرِ وَاسِطٍ حَرَامٌ عَلَيْهِ سَمْعُهَا بِالْوَسَائِطِ»^(١)

هذا، ولا يخفى على أهل الحقّ أنّ الميزان الحاكم المزكّي إنما هو الشرع، ولو كان ما يقع من الأحوال والمكاشفات والإلهامات والخوارق حاكمًا على الشرع بتخصيص عامّ، أو تقييد مطلق، أو تأويل ظاهرٍ ونحو ذلك؛ لَلزِمَ أن يصير الشرع محكومًا عليه

بلدّي: الواسطة وفاس، وله رحلة مشرقية، وأقام بالجبل الأخضر (ليبيا)، فبنى الزاوية البيضاء، وأسّس الطريقة السنوسية الصوفية. له تصانيف كثيرة منها: «الدرر السنّية في أخبار السلالة الإدريسية»، و«إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن»، و«المنهل الرائق في الأصول والطرائق» وغيرها. توفي بـ «جغوب» (ليبيا) سنة (١٢٧٦هـ).

انظر ترجمته في: «فهرس الفهارس» للكتّاني (١/٨٩، ١٠٣، ٢٠٧، ٢٤٦، ٣٢٩، ٦٠٣/٢)، ٦٦٤، ٧٧٣)، «الأعلام» للزركلي (٣/١٤٢)، «هدية العارفين» للبغدادي (٢/٤٠٠)، «معجم المؤلفين» لكحالة (٣/٥١٤)، «معجم أعلام الجزائر» للنويهض (١٧٩)، «الموسوعة الميسرة» للجهنّي (١/٢٨٧).

(١) المصدر السابق (١٠٧).

لا حاكمًا، وهذا باطلٌ بإجماع المسلمين.

لذلك كانت الشريعةُ كُلُّها حقائقَ كما قال ابنُ الجوزيِّ^(١) رحمته وغيره. وإنما أتى المتصوِّفةُ بهذه القسمةِ الكاسدةِ لِنُصرةِ باطلهم وتأييدِ بدعهم وخرافاتهم حتى لا يدعوا مجالًا لاحتجاج الناس عليهم بالنصوص الشرعية فتتكشف أباطلهم بمخالفتهم للمنهج الإسلاميِّ السويِّ.

وفي نطاق هذا المعنى استنكر ابنُ القيم^(٢) رحمته - بشدةٍ - هذه القسمةَ الصوفيةَ

(١) انظر: «تليس إبليس» لابن الجوزي (٣٢٤).

(٢) هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الجوزي. شيخ وقته وعلامة عصره. يتصل نسبه بأبي بكر الصديق رضي الله عنه. كان ابن الجوزي رحمته محدثًا حافظًا مفسرًا أصوليًا فقيهاً واعظًا، أدبًا زاهدًا قارئًا. له مؤلفات عديدة منها: «زاد المسير» في التفسير، «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، و«الضعفاء والمتروكون»، و«جامع المسانيد والألقاب»، و«شرح مشكل الصحيحين»، و«الموضوعات في الحديث»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول» وغيرها. توفي ببغداد سنة (٥٩٧هـ).

انظر ترجمته في: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١٢/١٧١)، «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٣/١٤٠)، «سير أعلام النبلاء» (٢١/٣٦٥) و«دول الإسلام» (٢/١٠٦) كلاهما للذهبي، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/٢٨)، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/٣٩٩)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٤٨٠)، «طبقات المفسرين» للداودي (١/٢٧٥)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٤/٣٢٩)، «الفتح المبين» للمراغي (٢/٤٠).

(٣) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُرعيِّ الدمشقيِّ ابنُ قيم الجوزية الحنبليِّ. الفقيه الأصوليُّ، المفسرُ النحويُّ، أحد كبار العلماء. قال عنه الشوكاني: «برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر في الآفاق، وتبحر في معرفة مذاهب السلف». له كتبٌ عديدةٌ =

للدين إلى باطن الحقيقة وظاهر الشريعة حيث قال ﷺ: « ومن كيدِه - يعني الشيطان -: ما ألقاه إلى جهال المتصوفة من الشطح والطامات، وأبرزه لهم في قالب الكشف من الخيالات، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والترهات، وفتح لهم أبواب الدعاوى الهائلات، وأوحى إليهم أن وراء العلم طريقاً إن سلكوه أفضى بهم إلى الكشف العيان، وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن، فحسن لهم رياضة النفوس وتهذيبها، وتصفية الأخلاق والتجافي عما عليه أهل الدنيا وأهل الرياسة والفقهاء وأرباب العلوم، والعمل على تفرغ القلب وخلوه من كل شيء، حتى ينتقش فيه الحق بلا واسطة تعلم، فلما خلا من صورة العلم الذي جاء به الرسول نقش فيه الشيطان بحسب ما هو مستعد له من أنواع الباطل، وخيله للنفس حتى جعله كالمشاهد كشافاً وعياناً. فإذا أنكره عليهم ورثة الرسل قالوا: « لكم العلم الظاهر ولنا الكشف الباطن، ولكم ظاهر الشريعة وعندنا باطن الحقيقة، ولكم القشور ولنا اللباب ». فلما تمكن هذا من قلوبهم سلخها من الكتاب والسنة والآثار كما ينسلخ الليل عن النهار، ثم أحالهم في سلوكهم على تلك الخيالات، وأوهمهم أنها عن الآيات البيّنات،

= منها: «إعلام الموقعين»، و«زاد المعاد»، و«شفاء العليل»، و«إغاثة اللهفان». توفي سنة (٧٥١هـ).

انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٣٤/١٤)، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤٤٧/٢)، «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢١/٤)، «بغية الوعاة» للسيوطي (٢٥)، «طبقات المفسرين» للدودي (٩٣/٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (١٦٨/٦)، «البدر الطالع» للشوكاني (١٤٣/٢)، «الفتح المبين» للمراغي (١٦٨/٢)، «الفكر السامي» للحجوي (٣٦٥/٤/٢)، «أصول الفقه» لشعبان محمد إسماعيل (٣٤٠)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٣٤٤).

وَأَنَّهَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِهَامَاتٌ وَتَعْرِيفَاتٌ، فَلَا تُعْرَضُ عَلَى السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، وَلَا تُعَامَلُ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْإِذْعَانِ. فَلِغَيْرِ اللَّهِ لَا لَهُ سُبْحَانَهُ مَا يَفْتَحُهُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْخَيَالَاتِ وَالشُّطْحَاتِ وَأَنْوَاعِ الْهَذْيَانِ. وَكَلِمًا زَادُوا بُعْدًا وَإِعْرَاضًا عَنِ الْقُرْآنِ وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَانَ هَذَا الْفَتْحُ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَعْظَمَ»^(١).

هذا، ومن جرّاء هذا التقسيم المُحدَث للدين إلى حقيقةٍ وشرعيةٍ، والعلم إلى باطنٍ وظاهرٍ، ودعوى أن حقيقة الباطن مخالفةٌ لشرعية الظاهر؛ فقد ترتبت - على هذا المعتقد - آثارٌ سيئةٌ للغاية، منحرفةٌ عن سواء السبيل نذكر منها:

♦ أولاً: اتّهام الرسول ﷺ بكتمان العلم عن الله تعالى لكونه لم يبلغ عن أفرادٍ خصّهم الله بعلم الحقيقة الباطنية، وأولياءٍ خصّوا بالتلقّي مباشرةً عن الله تعالى.

ولا ريب أن النبي ﷺ قام بواجب التبليغ خير قيام، وقد قال ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ، لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ»^(٢)، وأنه ﷺ امثال لأمر ربه تعالى في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، فقام بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة، فلم يترك أمراً من أمور الدين صغيراً كان أو كبيراً إلا وبلغه لأُمَّته، وشهدت له أُمَّته واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبة الوداع يوم الحج الأكبر عام حجة الوداع^(٣)، فأقرّوا له بذلك.

(١) «إغائة اللهفان» لابن القيم (١/١١٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «سننه» رقم (٥). وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦٨٨).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/٨٠)، وانظر خطبة حجة الوداع في «صحيح البخاري»

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ۞

ثم إنه - من جهة أخرى - يُفضي مثل هذا الاعتقاد إلى أن الوحي لم ينقطع ولم يُخَيَّمِ اللهُ تعالى بالنبِيِّ ﷺ رسالاته^(١) ما دام أن نَمَّةَ أفرادًا بعده خُصُّوا بالتلقِّي عن الله مباشرة. وهو اعتقادٌ فاسدٌ يرُدُّه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّبَّائِكُمْ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقوله ﷺ لعليٍّ ﷺ: « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي »^(٢)، وفي قوله ﷺ: « أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي الَّذِي يُمَحَى بِِ الْكُفْرِ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ »^(٣).

♦ ثانيًا: تُفضي قسمة الدين إلى حقيقةٍ وشرعيةٍ إلى الاعتقاد بأن مرتبة الكشف والإلهام أعظم وأشرف من مرتبة الوحي.

ولا يخفى بطلان هذا المعتقد؛ لأنَّ عِلْمَ الشريعة هو علمُ الحقيقة، لا يُنال إلا من جهة الوحي الذي طريقه النبيُّ ﷺ. وما اختصَّ به الرسول ﷺ وورثته الكرام أفضل مما يُشركهم فيه بقية الناس؛ فكان أتباع الوحي والعمل بنصوصه والأخذ بأدلته أصلاً عظيمًا من أصول دين الإسلام؛ لذلك وجب الاعتصام بالوحي دون غيره. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ

(١) انظر: «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ١٦١).

(٢) أخرجه البخاري في «الغازي» باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة (٤٤١٦)، ومسلم في «فضائل الصحابة» (٢٤٠٤)، من حديث سعد بن أبي وقاصٍ ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في «المناقب» باب ما جاء في أساء رسول الله ﷺ (٣٥٣٢)، ومسلم في «الفضائل» (٢٣٥٤)، من حديث جبير بن مطعمٍ ﷺ. وليس عند البخاري تفسيرُ العاقب.

﴿ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ مَوْجٍ فَقُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩]. والأدلة على الاعتصام بالوحي - أي: الكتاب والسنة - لا تكاد تنحصر.

♦ ثالثاً: كما تفضي قسمة الدين إلى حقيقةٍ وشريعةٍ إلى الاعتقاد على الكشف والذوق^(١) والتخلي عن الشرع، إذ يُعتقد أنَّ مع الوليِّ من العلم الباطنيِّ المستفاد بالمشاهدة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة رسول الله ﷺ في جميع أحواله أو في بعضها، سواءً تحققت الموافقة بينهما أو تعارضت، إذ إنَّ من مسالك المتصوفة تقديم الذوق والكشف على ظاهر الشرع عند التعارض.

ولا يخفى أنَّ الاعتقاد على الكشف أو غيره بمنأى عن الشرع أو تقديمه عليه يُعدُّ من أصول الإلحاد^(٢)، إذ لا يمكن الوصول إلى الحقيقة خارج الشريعة التي جاء

(١) قال الجرجاني في [«التعريفات» (١٠٧)]: «والذوق - في معرفة الله - عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحقُّ بتجليه في قلوب أوليائه، يفرِّقون به بين الحقِّ والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتابٍ أو غيره».

(٢) الإلحاد هو: العدول عن الحقِّ إلى الباطل، والميل ظليماً عن الاستقامة. [انظر: «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (٢٩١)، «لسان العرب» لابن منظور (٣/٣٨٨)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/١٢٤)، «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/١٦٩)].

قال الشنقيطي رحمه الله في [«أضواء البيان» (٥/٥٨)]: «والإلحاد - في اللغة - أصله: الميل. والمراد بالإلحاد في الآية: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحُكْمِ يُغْلَبْ نُزْفَةً مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٥٥﴾﴾ [الحج] أن يميل ويمجد عن دين الله الذي شرَّعه. ويعمُّ ذلك كلُّ ميلٍ وحيدةٍ عن الدين. ويدخل في ذلك دخولاً أولياً: الكفر بالله، والشرك به في الحرم، وفعل شيءٍ ممَّا حرَّمه، وترك شيءٍ ممَّا أوجبه، =

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ٥
 بها النبي ﷺ، فدعوى عدم الافتقار إلى طريق النبي ﷺ ضلالٌ وإلحادٌ. وقد أجمع
 السلفُ والخلف على أنه لا طريق لمعرفة أحكام الله تعالى التي هي راجعةٌ إلى أمره
 ونبيه إلا من جهة الرسل.

وفي هذا المعنى قال ابن تيمية^(١) رحمه الله: «وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ
 بَلَّغَتْهُمْ رَسُولَهُ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى اللَّهِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مُحَمَّدٍ فَهَذَا كَافِرٌ مُلْحِدٌ.
 وَإِذَا قَالَ: أَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى مُحَمَّدٍ فِي عِلْمِ الظَّاهِرِ دُونَ عِلْمِ الْبَاطِنِ أَوْ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ دُونَ

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ كُلَّ مُخَالَفَةٍ بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ تَدَخَّلَ فِي الظُّلْمِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا الْجَائِزَاتُ
 كَعِتَابِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ أَوْ عَبْدَهُ فَلَيْسَ مِنَ الْإِلْحَادِ وَلَا مِنَ الظُّلْمِ».

(١) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرانيّ الدمشقيّ الحنبليّ. الإمام
 المحقق الحافظ المجتهد شيخ الإسلام، نادرة عصره. انتهت إليه الإمامة والرئاسة في العلم
 والعمل. كان سيفاً مسلولاً على المخالفين، وشجاً في حلوق أهل الأهواء المبتدعين، وشهرته
 تغني عن الإطناب في ذكره.

له تصانيفٌ عديدةٌ منها: «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»، «السياسة
 الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»، «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية». توفي
توفي بدمشق سنة (٧٢٨هـ).

انظر ترجمته في: «دول الإسلام» للذهبي (٢/٢٣٧)، «فوات الوفيات» للكتبي (١/٧٤)،
 «مرآة الجنان» لليافعي (٤/٢٧٧)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/١٣٢، ١٣٥، ١٤٦)،
 «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/١٥٤)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٥٢٠)، «طبقات
 المفسرين» للدودي (١/٤٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/٨٠)، «البدر الطالع»
 للشوكاني (١/٦٣)، «الفتح المبين» للمراغي (٢/١٣٤)، «الفكر السامي» للحجوي
 (٢/٤/٣٦٢)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٢٨).

علم الحقيقة؛ فهو شرٌّ من اليهود والنصارى الذين قالوا: إنَّ مُحَمَّدًا رسولٌ إلى الأميين دون أهل الكتاب، فإنَّ أولئك آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ فكانوا كَفَّارًا بذلك، وكذلك هذا الذي يقول: إنَّ مُحَمَّدًا بُعث بعلم الظاهر دون عِلْمِ الباطن آمن ببعضٍ ما جاء به وكَفَّر ببعضٍ فهو كافرٌ، وهو أكْفَرُ من أولئك؛ لأنَّ عِلْمَ الباطن الذي هو علمُ إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علمٌ بحقائق الإيمان الباطنة، وهذا أشرفُ من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة، فإذا ادَّعى المدَّعي أنَّ مُحَمَّدًا ﷺ إنما عِلِمَ هذه الأمور الظاهرة دون حقائق الإيمان، وأنه لا يأخذ هذه الحقائق عن الكتاب والسنة؛ فقد ادَّعى أنَّ بعض الذي آمن به ممَّا جاء به الرسولُ دون البعض الآخر، وهذا شرٌّ ممَّن يقول: أو من ببعضٍ وأكفر ببعضٍ ولا يدَّعي أنَّ هذا البعض الذي آمن به أدنى القسمين»^(١).

وقال الشنقيطي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: «وبالجملَة، فلا يخفى على مَنْ له إلمامٌ بمعرفة دين

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) هو مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي الموريتاني. الفقيه الأصوليُّ المفسر صاحب «أضواء البيان». كان رَحِمَهُ اللهُ في مواقفه مع الحقِّ قويًّا صلبًا في بيانه، كَيْتًا سهلًا في الرجوع إلى ما ظهر إليه منه.

له مؤلِّفاتٌ منها: «منع جواز المجاز في المنزَّل للتعبد والإعجاز»، و«دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب»، و«مذكِّرة في الأصول على روضة الناظر»، و«أدب البحث والمناظرة». وله العديد من المحاضرات ذات المواضيع المستقلة. وُلد سنة (١٣٢٥هـ)، وتوفِّي بمكَّة مرجعه من الحجِّ سنة (١٣٩٣هـ).

انظر ترجمته مفصَّلًا في: محاضرة ألقى في موسم ثقافات الجامعة الإسلامية بالمدينة، أعدّها =

الإسلام أنه لا طريق تُعَرَفُ بها أوامرُ الله ونواهيه، وما يُتَقَرَّبُ إليه به من فعلٍ وتركٍ إلا عن طريق الوحي، فمن ادَّعى أنه غنيٌّ - في الوصول إلى ما يُرضي ربَّه - عن الرسل وما جاءوا به - ولو في مسألة واحدة - فلا شكَّ في زندقته^(١). والآياتُ والأحاديثُ الدالة على هذا لا تُحصى. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء]، ولم يقل: حَتَّى نُنْقِي فِي الْقُلُوبِ إِلَهَامًا. وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَمَّا تَرَأَيْنَاهُمْ أَتُونَا أَوْ لَوْ أَنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْنَا رَسُولًا فَقَتَلَ إِلَيْنَا الْكُفْرَ﴾ [طه: ١٣٤] الآية. والآياتُ والأحاديثُ بمثل هذا كثيرةٌ جدًا.. وبذلك تعلم أن ما يدَّعيه كثيرٌ من الجهلة المدَّعين التصوف من أنَّهُم ولأشياخهم طريقًا باطنةً توافق الحقَّ عند الله - ولو كانت مخالفةً لظاهر الشرع كمخالفة ما فعله الحَضْرُ لظاهر العلم الذي عند موسى - زندقَةٌ وذريعةٌ إلى الانحلال

= وألقاها تلميذه الشيخ محمد سالم عطية، وهي مثبتة في آخر الجزء (١٠) من «أضواء البيان»، وكذا ترجمة الشيخ عبد الرحمن السديس له، ومؤلفنا: «الإعلام» (٣٧٩).

(١) الزنديق - في اصطلاح الفقهاء - هو المنافق الذي يُبطن الكفرَ ويظهر الإيمانَ. [انظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي (١٠٩)، «شرح الزركشي» (٦/٢٣٨)].

والزنديق - في اصطلاح أهل الكلام والعامَّة - هو الجاحد المعطل. قال ابن تيمية رحمته الله في [مجموع الفتاوى] (٧/٤٧١): «والمقصود هنا: أنَّ «الزنديق» - في عرف هؤلاء الفقهاء - هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ، وهو أن يُظهر الإسلامَ ويُبطن غيره، سواءً أبطن دينًا من الأديان: كدين اليهود والنصارى أو غيرهم، أو كان معطلًا جاحدًا للصانع والمعاد والأعمال الصالحة. ومن الناس من يقول: «الزنديق» هو الجاحد المعطل. وهذا يسمَّى الزنديق في اصطلاح كثيرٍ من أهل الكلام والعامَّة ونقلاً مقالات الناس.»

بالکلیة من دین الإسلام، بدعوى أن الحق في أمور باطنية تخالف ظاهره»^(١).

♦ رابعاً: ومن آثار تقسیم الدین إلى حقيقة وشريعة: ادعاء كون مرتبة الوليِّ أعظم من مرتبة الرسول؛ لأنَّ الوليَّ له علم الحقيقة والرسول له علم الشريعة، وعلم الحقيقة هو مشاهدة القدر، وهو ذلك العلم الذي عارض به الحضر شريعة موسى ﷺ - بزعمهم - حتى أنكر عليه موسى ﷺ، ثم أقر له بعد أن عرّف أن ما عند الحضر ﷺ هو العلم اللدني وهو علم الحقيقة.

وهذا - بلا شك - ظاهر البطلان - أيضاً - لأنه لم تكن شريعته التي كان عليها الحضر ﷺ مبيّنة في حقيقتها للشريعة التي عليها موسى ﷺ. وإنما كان يخفى على موسى ﷺ أسباب تلك الأفعال التي فعلها الحضر. ولذلك لما علمها لم ينكر عليه ثانية.

والحضر إنما قام بتلك الأفعال عن أمر الله تعالى - من منطلق نبوته - كما قال تعالى - حكاية عنه -: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]، وليس أمر الله مشاهدة القدر بالمكاشفة والذوق، بل أمر الله تعالى إنما يُعلم بالوحي ولا سبيل غيره^(٢). قال الشنقيطي رحمه الله: «وبهذا كله تعلم أن قتل الحضر للغلام، وخرقه للسفينة، وقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾، دليل ظاهر على نبوته»^(٣).

ثم إنَّ المطلوب - شرعاً - إنما هو مشاهدة الشريعة المتضمنة للحقيقة. أمّا القدر

(١) «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/١٥٩).

(٢) انظر المصدر السابق (٤/١٥٨).

(٣) المصدر السابق (٤/١٦٢).

تنبیه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ۛ
 فهو سرُّ الله تعالى في خَلْقِهِ، لم يَطَّلِعْ عليه مَلَكٌ مَقْرَبٌ ولا نَبِيٌّ مرسلٌ، فضلًا عن أَدْعِيَاءِ
 المكاشفات والمنامات والأذواق مِنَ المتصوِّفة.

هذا، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ المَعْلُومَ بالضرورة أَنَّ الله أَرْسَلَ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَى
 الخلق كَافَّةً بَشِيرًا وَنَذِيرًا إِنْ سَهُمَ وَجِنَّتْهُمُ، وَحَكْمُهُ باقٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.
 وقد صَحَّ - بالنصوص الحديثية - أَنَّ عِيسَى ﷺ حِينَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ
 يَكُونُ مَتَّبِعًا لِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ: « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ
 مَرْيَمَ فَأَمَّاكُمْ مِنْكُمْ؟ ». وقد فَسَّرَهُ ابنُ أَبِي ذَنْبٍ ^(١) - أَحَدُ رِوَاةِهِ - بِقَوْلِهِ: « فَأَمَّاكُمْ بِكِتَابِ
 رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ » ^(٢).

(١) هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذنب القرشي العامري المدني.
 صاحب الإمام مالك رحمته الله، فقيه ثقة فاضل. حدَّث عن عكرمة وشعبة بن دينار وسعيد
 المقبري ونافع وغيرهم. وحدَّث عنه خلق كثير كابن المبارك والقعبي ويحيى القطان. كان
 مولده رحمته الله سنة (٥٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٩هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤/١٧٩)، «المعارف» لابن قتيبة (٤٨٥)،
 «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/٣١٣)، «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (٢٢٣)،
 «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/٢٩٦، ٣٠٥)، «التعديل والتجريح» للباجي
 (٢/٦٦٠)، «طبقات الشيرازي» (٦٧)، «تاريخ إربل» لابن المستوفي (٢/٦٠٦)، «تهذيب
 الأسماء واللغات» للنووي (١/٨٦)، «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٤/١٨٣)، «تهذيب
 الكمال» للمزي (٢٥/٦٣٠)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/١٣٩)، «تهذيب التهذيب»
 لابن حجر (٩/٣٠٣)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٨٩)، «شذرات الذهب» لابن العماد
 (١/٢٤٥).

(٢) أخرجه مسلم في «الإيمان» (١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بل الأنبياء جميعاً لو كانوا أحياء بعد بعثته ﷺ ما وسعهم إلا أتباعه. وهو الميثاق الذي أخذه الله عليهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْبَنِيَيْنَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَجَعَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا كَانَتْ مِنْكُمْ أُمَّةً مَوْجُودَةً وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَبْنَا قَالَ فَأَشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران] (١).

وقد ثبت من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أمسك بصحيفة من التوراة فأنكر عليه رضي الله عنه وقال له: «أُمَّتَهُوْكَوْنٌ» (٢) فيها يا ابن الخطاب. والذي نفسي بيده، لقد جئتكم بها بيضاء نقية. لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو يباطل فتصدقوا به. والذي نفسي بيده، لو أن موسى كان حياً ما وسعته إلا أن يتبعني» (٣).

قال ابن أبي العز (٤) رضي الله عنه: «وَأَمَّا مَنْ يَتَعَلَّقُ بِقِصَّةِ مُوسَىٰ مَعَ الْخَضِرِ رضي الله عنه فِي

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٧٨).

(٢) قال ابن الأثير في [«النهاية» (٥/ ٢٨٢)]: «التهوؤك كالتهوؤ، وهو الوقوع في الأمر بغير روية. والتهوؤك: الذي يقع في كل أمر، وقيل: هو التحير».

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥١٥٦). وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (٦/ ٣٤).

(٤) هو أبو الحسن صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الصالحى الدمشقى. فقيه علامة حنفى. تولى التدريس في مدارس شتى للحنفية وكذا الخطابة، وولى قضاء الحنفية بدمشق. له عدة مؤلفات منها: «شرح العقيدة الطحاوية»، و«التنبيه على مشكلات الهداية»، و«النور اللامع في ما يعمل به في الجامع». توفى رضي الله عنه بدمشق سنة (٧٩٢هـ).

انظر ترجمته في: «الشعر البسام» لابن طولون (٢٠١)، «الكتيبة الكامنة» (٣/ ٨٧) و«إنباء الغمر» (٢/ ٩٥) كلاهما لابن حجر، «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٣٢٦)، «الأعلام» للزركلى (٥/ ١٢٩)، «هدية العارفين» للبغدادى (١/ ٧٢٦)، «معجم المؤلفين» لكحالة =

تجوز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق؛ فهو مُلحدٌ زنديقٌ، فإن موسى ﷺ لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته، ولهذا قال له: «أنت موسى بني إسرائيل؟» قال: «نعم»، ومحمد ﷺ مبعوثٌ إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى ﷺ إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد. فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحد من الأمة؛ فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارقٌ لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرقٌ بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجالٍ منهم حيث كانوا!! فهلاً خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصر عنها وهو يودُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبهة بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَةً﴾ (٥٢) ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ (٥٣) ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ﴾ (٥٤) ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ (٥٥) ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقُرَىٰ وَآهْلُ الْغَفَرَةِ﴾ (٥٦) ﴿[الذُّر]﴾ (١).

وعليه، فإنه إذا كان لا يستثنى أحدٌ من متابعة النبي ﷺ من الأنبياء والمرسلين؛ فالخضر إن كان نبياً فلا يخرج حكمه عن سائر الأنبياء، وإن كان ولياً فحريٌّ أن لا ينفك عن شريعة محمد ﷺ بالأولى، وغيره من الأولياء بالأحرى.

قال ابن تيمية رحمته الله عن هؤلاء المتصوفة الذين يدعون أن «الولاية» (١) أفضلُ

= (٣/ ٣٨٠)، ترجمة ابن أبي العزّ لعبد الله التركي في مقدّمة تحقيقه على «شرح العقيدة الطحاوية».

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزّ (٥٧٧).

(٢) الولاية هي موافقة الله تعالى في محابّه ومرضاته، ومساخطه ومباغضه، وفي موالاته ومعاداته.

من « النبوة » بأنهم: « يلبسون على الناس فيقولون: ولايته أفضل من نبوته وينشدون:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ

ويقولون: نحن شاركناه في ولايته التي هي أعظم من رسالته، وهذا من أعظم ضلالهم، فإن ولاية محمد لم يخاله فيها أحدٌ لا إبراهيم ولا موسى، فضلاً عن أن يخاله هؤلاء الملحدون. وكلُّ رسولٍ نبيٍّ وليٍّ، فالرسول نبيٍّ وليٍّ، ورسالته متضمنةٌ لنبوته، ونبوته متضمنةٌ لولايته. وإذا قدرُوا مجردَ إنباءِ الله إياه بدون ولايته لله فهذا تقديرٌ ممتنعٌ؛ فإنه حالُ إنبائه إياه ممتنعٌ أن يكون إلاً ولياً لله، ولا تكون مجردةً عن ولايته. ولو قدرت مجردةً لم يكن أحدٌ ماثلاً للرسول في ولايته»^(١).

♦ خامساً: ومن آثار تقسيم الدين إلى حقيقةٍ وشريعةٍ: التهوُّنُ بعلماء الأمة ومركزهم العلميِّ، والتقليلُ من مكانتهم وشأنهم، ووصفهم بأنهم عوامٌ حُجِّبوا عن علوم الحقيقة بما علِّموا من ظواهر الشريعة بناءً على قسمتهم الباطلة.

= فهي الإيوان والتقوى المتضمنة للتقرب إليه بما أمر به من طاعته. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/٤٤٠، ٧١٢)].

«الوليُّ هو العارف بالله وصفاته بحسب ما يمكن، المواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي، المُعرض عن الانهالك في اللذات والشهوات». [«التعريفات» للجرجاني (٢٥٤)، «إتمام الدراية» للسيوطي (٨)].

أما الولاية عند المتصوفة فهي: عبارةٌ عن فناء العبد في الحقِّ وبقائه به. فالوليُّ - عندهم - هو الفاني به والباقي به. والفناء - عندهم - نسيانُ ما سوى الحقِّ سبحانه حيث لا يشغل قلبه إلى غير الحقِّ سبحانه. [«التعريفات الفقهية» للبركتي (٢٣٩)].

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/٢٢٦).

ولا يخفى أن علم الشريعة - خبرًا وطلبًا - لا يُنال إلا من جهة الوحي الذي طريقه النبي ﷺ. فما دلَّ أمته عليه من شريعة فهو الحقيقة التي لا يعمل بها إلا المؤمنون المتقون الذين هم أولياؤه وأحبائه وصفوته، ذلك لأن «الفاصل بين أهل الجنة وأهل النار الإيمان والتقوى الذي هو نعت أولياء الله كما قال: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٦) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (١٧) [يونس]» (١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

إذ لا بد من التفريق بين كلمات الله الكونية القدرية التي لا يتجاوزها بر ولا فاجر، وبين الكلمات الشرعية الدينية الأمرية التي فيها محبته وطاعته ورضاه، وهي خاصة أنبيائه وأوليائه المؤمنين، فما اختص به الرسول ﷺ وورثته من العلماء الربانيين ومن أهل الإيمان والتقوى أفضل مما يشركهم فيه بقية الناس.

♦ سادسًا: وبناءً على التفريق المزعوم بين الحقيقة والشريعة فقد آيدوا معتقداهم الباطل بتفسير القرآن تفسيرًا مؤولًا يناسب طريقتهم، وحرّفوا معاني السنة النبوية تحريفًا يتوافق مع أهوائهم، وصحّحوا الأحاديث الضعيفة والموضوعة وما ليس بحديث أصلاً، بناءً على الكشف المزعوم والإلهام المدّعى. الأمر الذي أفضى إلى نسبة جملة من الأحاديث المكذوبة إلى النبي ﷺ وما دار عليها من اعتقادٍ وعملٍ. كل ذلك لتأييد باطلهم ونصرة معتقداتهم.

♦ سابعًا: ومن منطلق التفريق المزعوم بين الحقيقة والشريعة سلك المتصوفة سبيل التنفير من طلب العلم الشرعي، واعتبروه سبيلًا للمعاصي وجالبًا للأخطاء.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/٤٢٠).

قال الجنيّد^(١): «أحبُّ للمريد المبتدي أن لا يشغل قلبه بهذه الثلاث، وإلاّ تغيّر حاله: التكبُّب وطلبُ الحديث والتزوُّج»، وقال: «أحبُّ للصوفي أن لا يقرأ ولا يكتب لأنه أجمعُ لهمّة»^(٢)، وجاء عن الجنيّد أنه قال - أيضًا -: «ما أخذنا التصوِّفَ عن القيل والقال، لكن عن الجوع وتركِ الدنيا وقطعِ المألوفات والمستحسنات»^(٣). وقال أبو سليمان الداراني^(٤): «إذا طلب الرَّجُلُ الحديثَ أو سافر في طلب المعاش أو تزوّج فقد

(١) هو أبو القاسم الجنيّد بن محمّد بن الجنيّد الخَزَّاز القواريري. كان متصوِّفاً ومتكلِّماً. لُقِّب بـ «سيّد الطائفة» و«طاووس العلماء». تفقّه على أبي ثورٍ صاحب الإمام الشافعيّ، وصحبه أبو العباس بن سُريج الفقيه الشافعيّ. من آثاره: «السُّرُّ في أنفاس الصوفية»، و«دواء الأرواح»، و«الفناء». توفّي سنة (٢٩٨هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات الصوفية» للسلمي (١٥٥)، «الفهرست» للنديم (٢٣٨)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٧/٢٤١)، «الرسالة القشيرية» (١٨)، «الكامل» لابن الأثير (٨/٦٢)، «وفيات الأعيان» لابن خلّكان (١/٣٧٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/٦٦) و«دول الإسلام» (١/١٨١) كلاهما للذهبي، «مرآة الجنان» لليافعي (٢/٢٣١)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/١١٣)، «طبقات الأولياء» لابن الملقن (١٢٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢/٢٢٨)، «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٢/٤٥٤)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٦٠).

(٢) «إحياء علوم الدين» للغزالي (٤/٢٣٩)، «قوت القلوب» لأبي طالب المكي (١/٤٤٣).

(٣) «الرسالة» للقشيري (١٩).

(٤) هو أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسيّ الدمشقيّ الدارانيّ من أهل «داريا»: قريةٌ بغوطة دمشق. زاهدٌ متقشّفٌ مشهورٌ، أحد رجال الطريقة. روى عن الربيع بن صبيح وأهل العراق. وروى عنه تلميذه أحمد بن أبي الحواري وغيره. توفّي سنة (٢١٥هـ).

انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/٢١٤)، «طبقات الصوفية» للسلمي

رَكَنَ إِلَى الدُّنْيَا»^(١).

ولم يكتفِ المتصوِّفةُ بتنفيذِ الناسِ مِنَ العلمِ الشرعيِّ ووسائله، بل راحوا يهدمون إسنَادَ الحديثِ ويصحِّحون الأحاديثَ الضعيفةَ والمنكرةَ والموضوعةَ عن طريقِ الكشفِ. قال ابن عربي^(٢): «علماء الرسوم^(٣) يأخذون خلفًا عن سلفٍ إلى يوم

= (٧٥)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢٤٨/١٠)، «الرسالة» للقسري (١٥)، «اللباب» لابن الأثير (٤٨٢/١)، «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (١٣١/٣)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨٢/١٠)، «وفات الوفيات» للكتبي (٢٦٥/٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٥٥/١٠)، «طبقات الأولياء» لابن الملقن (٣٨٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد (١٣/٢).

(١) «إحياء علوم الدين» للغزالي (٦١/١، ٢٣٧/٢)، «تليس إبليس» لابن الجوزي (٢٦٢)، «قوت القلوب» لأبي طالب المكي (٢٣٤/١).

(٢) هو أبو عبد الله محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الطائفي الحاتمي. أحد أقطاب التصوف الفلسفي المشهورين القائلين بوحدة الوجود. ويلقبه الصوفية بالإمام الأكبر والكبريت الأحمر. له ديوان شعرٍ وكتبٌ كثيرةٌ منها: «الفتوحات المكية» و«فصوص الحکم» و«ذخائر الأعلام». وُلِدَ في مرسية بالأندلس سنة (٥٦٠ هـ)، وتوفي بدمشق سنة (٦٣٨ هـ).

انظر ترجمته في: «تاريخ إربل» لابن المستوفي (٦٤٠/٢)، «عنوان الدراية» للغبريني (١٥٨)، «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦٥٩/٣)، «وفات الوفيات» للكتبي (٤٣٥/٣)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٥٦/١٣)، «طبقات الأولياء» لابن الملقن (٤٦٩)، «لسان الميزان» لابن حجر (٣١١/٥)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢٠٤/٢)، «نفع الطيب» للمقري (١٦١/٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (١٩٠/٥)، «الأعلام» للزركلي (٢٨١/٦)، «معجم المؤلفين» لكحالة (٥٣١/٣).

(٣) قال بكر أبو زيد رحمته الله في [«معجم المناهي اللفظية» (٣٨٤)]: «يصف الصوفية علماء =

القيامه، فيبعد النسبُ. والأولياء يأخذون عن الله ما ألقاه في صدورهم»^(١). وقال أبو يزيد البسطامي^(٢): «أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميثاً عن ميث، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، يقول أمثالنا: حدّثني قلبي عن ربّي، وأنتم تقولون: حدّثني فلان، وأين هو؟ قالوا: مات، عن فلان، وأين هو؟ قالوا: مات»^(٣).

كما ألغى المتصوّفة - في حقّهم - مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعطلوا وظيفته بدعوى أن كلّ ما يخالف فيه أهل المكاشفات الشريعة الظاهرة فلا يجوز أن يُنكر عليهم لما يحملونه من علم الحقيقة المعلومة عندهم، والمجهولة عند أئمة الشريعة

= التصوّف بأنهم لا رسّم لهم، أي: ليس لهم ظواهر وعلامات. ولهذا يسمّون الفقهاء وأهل الأثر ونحوهم: علماء الرسوم؛ لأنهم - عندهم - لم يصلوا إلى الحقائق، بل اشتغلوا عن معرفتها بالظواهر والأدلة»، وانظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/١٦٤).

(١) «الكواكب الدرّية» للمناوي (٢٤٦).

(٢) هو أبو يزيد طيفور بن عيسى بن ساروشان البسطامي. الزاهد المشهور شيخ الصوفية وأحد أقطاب التصوّف الفلسفي. كان ظهوره سبباً في إدخال فكرة الفناء ووحدة الوجود. توفي سنة (٢٦١هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات الصوفية» للسلمي (٦٧)، «الرسالة» للقشيري (١٣)، «معجم البلدان» لياقوت الحموي (١/٦٢٣)، «اللباب» لابن الأثير (١/١٥٢)، «وفيات الأعيان» لابن خلّكان (٢/٥٣١)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/٨٦) و«ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٦) كلاهما للذهبي، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/٣٥)، «طبقات الأولياء» لابن الملقّن (٣٩٨)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢/١٤٣).

(٣) انظر: «لوائح الأنوار» (الطبقات الكبرى) للشعراني (١/٥)، «الفتوحات المكيّة» لابن عربي (١/٣٦٥).

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين \bar{E} وعلماء الدين والسنة، تلك الحقيقة المبنية - في تصوّرهم - على مشاهدة القدر بالكشف المزعوم، المؤدية إلى إسقاط التكليف من الأمر والنهي، وما ترتب عليها من اعتقادات فاسدة وانحرافات خطيرة - تقدّم ذكر بعضها -.

كل ذلك إنما حصل لهم بسبب الطريقة الإبليسية بعد أن صرفوا أنفسهم عن مجالس التذكير والعلم، ومدارس السنة النبوية، وحجّبوا أنفسهم عن مجالسة أهل العلم والإيمان، بل جعلوا الشريعة من شرائط الطريقة، ثم يصل السالك بالطريقة إلى الحقيقة، فيستغني بها عن الرسوم وبالمعاني عن الصور، فيخلص من رقّ التكليف المختصّ بالعلم ليقوم بالحقيقة التي يقتضيها الحكم. فادّعوا أنّ القلب إذا كان محفوظاً مع الله تعالى كانت خواطره معصومة من الخطأ، فأوجب لهم هذا المسلك الطرائقي تلك المقالة الشنيعة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر^(١) رحمته الله تعقب أهل التحقيق مقالة أهل الطريق

(١) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر الكنازي العسقلاني المصري. الحافظ الكبير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلمه في عصره، الشافعي الفقيه. وُلد سنة (٧٧٣هـ). توفّي والده وهو صغير، فتربّى في حضانة أحد أوصياء أبيه. ودرس حتّى برع في العلم، وتولّى التدريس، وأصبح رؤوس العلماء من كلّ مذهب تلامذته. كما تولّى القضاء والتصنيف. له مؤلّفات نفيسة منها: «فتح الباري»، و«تهذيب تهذيب الكمال»، و«الإصابة»، و«الدرر الكامنة» وغيرها. توفّي سنة (٨٥٢هـ).

انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٣٦/٢)، «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢٠٦/١)، «درّة الحجال» لابن القاضي الكناسي (٦٤/١)، «البدر الطالع» للشوكاني (٧٨/١)، «الفكر السامي» للحجوي (٣٥٠/٢/١)، «الأعلام» للزركلي (١٧٣/١)، «معجم الأصوليين» للبقا (١٧٧/١)، ومؤلّفاتنا: «الإعلام» (٣١).

فقال: « لا يُلْتَفَت إلى شيءٍ من ذلك إلا إذا وافق الكتابَ والسنةَ. والعصمةُ إنما هي للأنبياء، ومن عداهم فقد يخطئ. فقد كان عمر رضي الله عنه رأسَ الملهمين، ومع ذلك فكان ربّما رأى الرأيَ فيُخبره بعضُ الصحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيه. فمن ظنَّ أنه يكتبني بما يقع في خاطره عمّا جاء به الرسولُ عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظمَ الخطأ. وأمّا من بالغ منهم فقال: « حدّثني قلبي عن ربّي » فإنه أشدُّ خطأ؛ فإنه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدّثه عن الشيطان، والله المستعان »^(١).

هذا، ويتّضح بجلاء أن ما يدّعيه الصوفية من تقسيم الدين إلى: حقيقة وشريعة، والعلم إلى: باطن وظاهر كذبٌ وافتراءٌ، وقد استنكره أئمة الدين والفقهاء العدول، فشرعة الله المقررة هي الحقيقة المعصومة بالكتاب والسنة، وفيها بيان لأعمال القلوب والجوارح.

والواجب في حقّ كلِّ وليٍّ أن يكون معتصماً بالكتاب والسنة مقتدياً بهما، تابعاً لهما، وازناً أفعاله وأقواله وجميع أحواله بميزان الشريعة المطهّرة؛ فليس في أولياء الله من يُلقى إليه في قلبه ما لا يحتاج إلى عرضِه على الكتاب والسنة ويمكن له الوصول إلى الحقيقة دون الشريعة. فمن ابتغى في غير الشريعة أمره فليس من أولياء الله في شيء، وهو إمّا أن يكون زنديقاً مارقاً أو مفرطاً كاذباً^(٢).

فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الذين هم مرجعُ الإفتاء ومنبعُ الاجتهاد قد

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/٣٤٥).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٥/٣٤٨)، «أضواء البيان» للشنقيطي

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين

طلبوا العلم الشرعيّ، وجدّوا في السعي إلى تحصيله، واجتهدوا في روايته ونقله، ورزقهم الله تعالى فهماً صحيحاً لنصوص الكتاب والسنة، ونظراً صائباً لمعانيهما ومراميهما؛ فوصفهم الله بالخيرية بقيامهم بها يأمر به الكتاب والسنة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، كما جعلهم أئمةً المتقين وقدوةً الصالحين على ما وصف الله تعالى عباده الرحمن في قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان]، فكان الواجبُ سلوكُ سبيلهم والاعتداء بهم. بل العدولُ عن سبيلهم مظنةُ الفتنة ومحطةُ المحنة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء].

وتقريراً لهذا المعنى يقول ابن القيم رحمه الله في معرض بيان حكمة الله تعالى من إرسال الرسل إلى الأمم: «.. فلما انتهت النبوة إلى محمد بن عبد الله رسول الله ونبيه أرسله إلى أكمل الأمم عقولاً ومعارف وأصحها أذهاناً وأغزرها علومًا، وبعثه بأكمل شريعةٍ ظهرت في الأرض منذ قامت الدنيا إلى حين مبعثه، فأغنى الله الأمة بكمال رسولها وكمال شريعته، وكمال عقولها وصحة أذهانها، عن رسول يأتي بعده، أقام له من أمته ورثة يحفظون شريعته، ووكّلهم بها حتى يؤدّوها إلى نظراتهم ويزرعوها في قلوب أشباههم، فلم يحتاجوا معه إلى رسولٍ آخر ولا نبيٍّ ولا محدّثٍ، ولهذا قال: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ قَبْلَكُمْ فِي الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ قَعْمَرٌ»^(١)، فجزم بوجود

(١) أخرجه البخاري في «أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشيّ العدويّ رضي الله عنه (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ومسلم في «فضائل الصحابة» (٢٣٩٨) =

تنبية المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين
 المحدثين في الأمم، وعلّق وجوده في أمته بحرف الشرط. وليس هذا بنقصانٍ في
 الأمة على من قبلهم، بل هذا من كمال أمته على من قبلها؛ فإنها - لكمالها وكمال نبئها
 وكمال شريعته - لا تحتاج إلى محدث^(١). بل إن وُجد فهو صالحٌ للمتابعة والاستشهاد
 لا أنه عمدة، لأنها في غنية بما بعث الله به نبئها عن كل منامٍ أو مكاشفةٍ أو إلهامٍ أو
 تحديتٍ، وأما من قبلها فللحاجة إلى ذلك فجعل فيهم المحدثون^(٢).

وأريد أن أختتم هذا المحورَ بنموذجين آخرين هما ألصقُ بالتقسيم السابق
 وأشبهُ بها عليه الفكر الصوفيُّ وهما:
 تقسيم العلم إلى: علم مسائل وفضائل ونسبته إلى الشرع كما اصطلح عليه
 جماعة التبليغ أولاً.

وتقسيم الدين إلى: لبّ وقشورٍ كما درجت عليه الأحزاب الإسلامية المتأثرة
 بالفكر الصوفيّ ثانيًا، وسأتناولهما في الفرعين التاليين:



= من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) الإلهام أو التحديث: هو أن يُلقِي الله في قلب المؤمن أمرًا فيخبر به حدسًا وقرآنةً، ويدفعه
 إلى الفعل أو الترك. [انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/٣٥٠)].

(٢) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/١٨١).

الفرع الأول

مفهوم تقسيم العلم إلى: مسائل وفضائل

من الوسائل المفضلة التي تسعى بها جماعة التبليغ إلى التهوين من طلب العلم الشرعي وإبعاد طالبيه عنه: تقسيم الدين إلى: علم مسائل وعلم فضائل^(١)، وما يخلفه من آثار واعتقاد لا يشهد له دليل من الشرع.

فجماعة التبليغ تقف في طريق العلم الشرعي بالمرصاد، وتصدُّ عمَّا تسميه بعلم المسائل وهو: علم العقيدة والتوحيد وعلم الفقه والخلاف، وما تحويه هذه العلوم من مسائل مختلف فيها، والإحاطة بها وبالأدلة الشرعية، والعلم بمذاهب العلماء وما أخذ الاستدلال. فينأون عن هذا العلم - كإخوانهم الصوفية - لأنه علم في زعمهم - مبني على القيل والقال المنهي عنه والمبطئ عن العمل؛ فإنه - في اعتقادهم - يورث جدلاً وخصاماً وشغباً ونفرة لا تحقق لَمَّ شمل المسلمين ولا توحيد كلمتهم، لذلك يقضرونه على العلماء. ومن عباراتهم المنقَّرة عن طلب العلم الشرعي: «من كان شيخه الكتاب؛ كان خطؤه أكثر من الصواب».

وإذا كان العلم الشرعي مقصوراً على أهل العلم الذين يعتنون بعلم المسائل؛ فإنَّ شأن الداعية إلى الله - عندهم - أن يعتني بعلم الفضائل دون المسائل، فهو العلم

(١) انظر: «القول البليغ» للتويجيري (١٩٩ وما بعدها)، «جماعة التبليغ في الهند» لمحمد جنيد (٤٤٢).

الذي يشمرون له ساعِدَ الجَدِّ ويتسابقون في ميدانه، ويحصرّون مصادرَ تلقّي العلم فيه، ويجعلون منهمجهم مقصورًا على ثلاثة كتبٍ وهي:

- «رياض الصالحين» للنووي^(١) الذي يتدارسون فيه أبواب الفضائل دون

أبواب العقيدة والفقهِ، ولا يعرّجون على فقهِ الحديث وفهم معانيه.

- و«حياة الصحابة» لمحمّد يوسف الكاندهلوي^(٢)، وهذا الكتاب والذي قبله

خُصَّ بهما العرب.

(١) هو أبو زكريّا يحيى بنُ شرف بن مري الشافعيّ. الملقَّب بمحبي الدين النوويّ. وُلد بـ «نوا» من قرى حوران في بلاد الشام سنة (٦٣١هـ). كان إمامًا حافظًا للحديث وفنونه ورجاله، عالمًا بالفقهِ. إلى جانب ذلك عُرف بالزهد والورع. وليّ مشيخة دار الحديث ولم يأخذ من مرتبها شيئًا ولم يتزوَّج. من مؤلّفاته: «شرح صحيح مسلم»، «المجموع شرح المهذب»، «رياض الصالحين». وهي كتبٌ لا غنى للعالم - فضلًا عن طالب العلم - عنها. توفّي سنة (٦٧٦هـ).
انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/١٤٧٠)، «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي (٥/١٦٥)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/٢٧٨)، «طبقات الشافعية» لابن هداية الله الحسيني (٢٢٥)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٥/٣٥٤)، «الفتح المبين» للمرغني (٢/٨١)، «الفكر السامي» للحجوي (٢/٤١٣)، «الأعلام» للزركلي (٨/١٤٩)، «معجم المؤلّفين» لكحالة (١٣/٢٠٢)، ومؤلّفنا: «الإعلام» (٤٠١).

(٢) هو محمّد يوسف ابن مؤسس جماعة التبليغ والدعوة محمّد إلياس بن محمّد إسماعيل الكاندهلوي الديوبندي الحنفي الصوفي. خليفة أبيه من بعده، سار على نهجه وطريقته. ألّف «أمانيّ الأخبار» شرح معاني الآثار للطحاوي، و«حياة الصحابة». توفّي بلاهور سنة (١٣٨٤هـ).
انظر ترجمته في: «الموسوعة الميسرة» للجهنّي (١/٣١٨)، «جماعة التبليغ في الهند» لمحمّد جنيد (١٥٣)، بحث للدكتور عبد الرحيم محمّد حنيف الشيخ بعنوان: «القيمة النقدية في تراث الأدب العربيّ بشبه القارة الهندية الباكستانية» (١٠).

تنبيه المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ٤

- أمّا كتاب «تبليغي نصاب» لمحمّد زكريّا الكاندهلوي^(١) فخصّ به العجم.

وقد تضمّن الكتابان الأخيران - بغضّ النظر عن كونها محشّونين بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - بعض البدع وخرافات الصوفية وخرعبلاتهم وقصص مشايخ الطُّرُق ورؤاهم وما تحويه من أباطيل، فقد جمع مقرّر علم الفضائل في المنهج التبليغيّ كلّ ما هبّ ودبّ دون تنقيح وتصفيّة أو اعتناء بالصحيح.

هذا، ومن المعلوم أنّ الشرع حتّى على طلب العلم، وخصّ أهله بشرف تحصيله، وأعلى منزلتهم بحسب درجاتهم في العلم والعمل والدعوة، من غير اعتبار لتقسيم العلم إلى المسائل والفضائل وتفصيله وترتيب النتائج عليه.

ومّا يدلّ على بطلان مذهبهم هذا وفساد تقسيمهم للعلم أنه لا تدلّ عليه حجّة شرعية من كتاب أو سنة - هذا من جهة - ولأنّ هذا التقسيم - من جهة ثانية - يخلف آثاراً سيّئة من أعظمها:

- التفريق بين الأحكام والفضائل. والفصل بينهما في أيّ شعيرة مطلوبة العمل

(١) هو محمّد زكريّا بن محمّد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوي الديوبندي الحنفي الصوفي ابن عمّ محمّد يوسف وزوج أخته. المشرف الأعلى لجماعة التبليغ. له عناية بالحديث ورحلات ومبايعة على الطرق الصوفية. من مؤلّفاته: «أوجز المسالك إلى موطن مالك»، و«لامع الدراري على جامع البخاري»، و«تبليغي نصاب» (أي: المقرّر في نهج التبليغ). توفّي بالمدينة النبوية سنة (١٤٠٢هـ).

انظر ترجمته في: «الموسوعة الميسرة» للجهني (١/٣١٨)، «جماعة التبليغ في الهند» لمحمّد جنيد (١٧٣)، بحث للدكتور عبد الرحيم محمّد حنيف الشيخ بعنوان: «القيمة النقدية في تراث الأدب العربيّ بشبه القارة الهندية الباكستانية» (١٧).

والامثال تأباه شريعة الإسلام. ذلك لأن الفضائل لا تتحقق في الواقع بمعزل عن الأحكام؛ لأن الفضائل نتائج الأحكام الشرعية وثأرها المتولدة منها، فشعيرة الوضوء أو الصلاة - مثلاً - لا ينال المكلف فضائلها إلا إذا امتثل الحكم المأمور به على الوجه الذي شرعه الله وبيّنه نبيه ﷺ، وكذلك في سائر الشعائر الأخرى. بل - إضافة إلى ذلك - فإنه لا يُنال فضل الشعيرة واستحقاق الدرجات إلا بعملٍ مشروطٍ بسلامة العقيدة وصفاء التوحيد من أي كدرٍ شركيٍّ أو بدعيٍّ، تتجسد فيه معاني الإخلاص والمتابعة عملاً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ۝﴾ [الكهف].

- ومن آثار فساد تقسيمهم للعلم إلى: علم مسائل وعلم فضائل: تفريقهم بين العالم والداعية، فيؤحون إلى طالب العلم الشرعيّ بأن السعي لتحصيل العلم بالأدلة الشرعية ومعرفة مذاهب العلماء وما أخذ استدلالهم وطرق ترجيحاتهم من اختصاص العلماء؛ فيشبطون عزمته بدعوى أنه مسعى صعب المنال يصرف الإنسان عن العمل ويورث الجدال والخصومة والنفرة.

بينما الداعية - عندهم - لا يحتاج إلى هذه الطرق التي تشغل قلبه ولا تجمع همته من القراءة والكتابة والسفر في طلب العلم. وإنما طريقهم الأنجع وسبيلهم الأيسر هو العلم بوساوس الصوفية من الوجد والذوق و«حدّثني قلبي عن ربي»^(١)، مع الإيحاء إلى مرید طلب العلم أنه لا يحتاج إلى العلماء لمعرفة الحلال والحرام، فيكفيه أنه يستفتي قلبه لمعرفة ذلك: فما اطمأنت إليه النفس فهو الحلال، وما حاك في النفس

(١) وقد تقدّم الجواب عليه قريباً، انظر: (ص ٢٠، ٣٩).

وتردّد في الصدر فهو الحرام، عملاً بقوله ﷺ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِيمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(١)، وقوله ﷺ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، وَاسْتَفْتِ نَفْسَكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْإِيمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»^(٢).

ولا يخفى على عاقلٍ أنّ الدعوة إلى الله يقوم بها أهل العلم بمختلف درجاتهم، كلّ بحسب ما اكتسبه من العلم النافع، فالعلماء هم الدعاة حقيقةً، ورثوا هذا العلم عن خير الدعاة وهُم الرسل والأنبياء: يبلغون العلم للناس، ويبينون أحكام الله وذكره وما نزل من الحق ويرشدونهم إليه؛ ليحصل النفع والهدى بالحكمة والموعظة الحسنة، فهُم القائمون على خير العلم وحق العلم وخير العمل، سلوكاً وأخلاقاً ودعوةً. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران:

١٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف]، وقال ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالفِئَةُ بِالتَّفَقُّهِ، وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» [فاطر: ٢٨]»^(٣)، وقال ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ

(١) أخرجه مسلم في «البر والصلة والآداب» (٢٥٥٣) من حديث النّوّاس بن سميان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٠٠٦) من حديث وابصة بن معبد رضي الله عنه. وحسنه الألباني لغيره في «صحيح الترغيب» (١٧٣٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٥/١٩) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وحسنه الألباني لغيره في «صحيح الترغيب» (١٦/١) رقم (٦٧).

مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْحَيْتَانِ فِي الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ»^(١)، وقال عليه السلام: «مَنْ عَلَّمَ عِلْمًا فَلَهُ أَجْرٌ مِمَّنْ عَمِلَ بِهِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الْعَامِلِ»^(٢)، وقال عليه السلام: «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ يَعْلَمَهُ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ حَاجٍّ تَأَمَّا حَاجَّتَهُ»^(٣). والنصوص في هذا الباب كثيرة.

أَمَّا حَدِيثُ: «اسْتَمْتِ قَلْبَكَ.. وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ» فإنها يتعلّق بالفتوى التي تقترن معها الأسبابُ المانعة من الثقة بفتوى المفتي فيها، أو تكون مؤسّسة - غالبًا - على مجرد الظنّ أو ميل إلى الهوى من غير دليل. فقد يعلم العبد من نفسه ما لا يعلمه المفتي. وفي هذه الحال يجب على المستفتي أن يترك الفتوى إذا كانت على خلاف ما حاك في نفسه وتردّد في صدره. وإنما يعمل بما تطمئنّ إليه النفس وتسكن. أمّا إذا كانت الفتوى مدعّمة بالدليل الشرعيّ، وتقيّد المفتي فيها بالكتاب

(١) أخرجه أبو داود في «العلم» باب الحثّ على طلب العلم (٣٦٤١)، والترمذي في «العلم» باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢)، وابن ماجه - بهذا اللفظ - في «المقدمة» باب فضل العلماء والحثّ على طلب العلم (٢٢٣)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٩٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «المقدمة» باب ثواب معلّم الناس الخير (٢٤٠) من حديث معاذ ابن أنس الجهني رضي الله عنه. وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٩٦).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨ / ٩٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه. وقال الألباني في «صحيح الترغيب» عند الحديث (٨٦): «حسن صحيح».

والسنة، وكان عالماً عدلاً متصفاً بالصدق والأمانة، محيطاً بوجوه المسألة المطروحة، عالماً بتفاصيلها؛ فالواجب على المفتي - والحال هذه - أن يأخذ بالفتوى ويلتزمها وإن لم ينشرح لها صدره أو حاكت في نفسه. إذ ليس للمسلم إلا طاعة الله ورسوله لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. بل عليه أن يرضى ويسلم عند معرفة الحكم وتلقيه من المفتي بانشرح صدره واطمئنان نفسٍ لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء].



الفرع الثاني

مفهوم تقسيم الدين إلى: لباب وقشور

درج الحزبيون المتأثرون بالفكر الصوفيِّ ومَن شاكلهم من أهل الأهواء - جرياً على خطى سلفهم المتصوِّفة - على تقسيم الدين إلى: لباب وقشور، وإلى قضايا جوهرية أساسية وأخرى مظهرية شكلية أو سطحية هامشية ليست ذات بال، أو إلى أمورٍ مهمّة معدودة من معالي الأمور وأخرى دنيئة من سفاسفها، وغير ذلك من المصطلحات الدخيلة والتعبيرات المُحدثة التي تعكس في معناها ويُعدها - تماماً - صورَ المصطلحات الصوفية الموضوعية لنصرة باطلهم وتأييد بدعهم، متّخذين من هذه المصطلحات المُحدثة منقداً يتحرّرون به من التقيّد بشرائع الدين والالتزام بالهدي النبويِّ الظاهريِّ؛ ليجدوا بذلك - لأنفسهم - حجةً للتحلُّل من عُرى الإسلام الأصيل بإحداثِ إسلامٍ متحصّرٍ - زعموا - تسوغ فيه الأنماط التحرُّرية والمظاهر الغربية - هذا من جهة - كما يتّخذون هذه المصطلحات - من جهةٍ أخرى - ترسّاً يخبثون وراءه لئلاً يدعوا مجالاً لمحاجّتهم بالنصوص الشرعية فينكشف باطلهم وتبعيئتهم. فإذا حصل الاحتجاج عليهم قالوا: «لكم الشكل والمظهر، ولنا الجوهر والمخبر، ولكم القشور ولنا اللباب». لذلك وصفوا فروع الدين والسنن المهجورة والهدي الظاهريِّ - من تقصير الثوب وتوفير اللحية وإرخائها، ولبس الجلباب والنقاب ونحو ذلك - بالقشور وسفاسف الأمور، حيث جعلوا هدي النبي ﷺ شعاراً دون تطبيقٍ ومبدأً دون عملٍ، فمَن

وزن أعماله وأقواله وأموره بالهدي النبويّ فإنّ مصيره الحتميّ - حسب منطقتهم الفاسد - إلى التخلّف والهلوسة والتطرّف، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف]. أمّا أركان الدين وأصول الإسلام فهي اللبّاب ومعالي الأمور التي يحبّها الله دون دنايا الأمور وحقيرتها - كما تقدّم - إعمالاً - زعموا - لقول النبيّ ﷺ: « إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَأَشْرَافَهَا، وَيَكْرَهُ سَفَاسِفَهَا »^(١).

ولا يخفى أنّ دين الإسلام كلّ لا يتجزأ، وليس - في الشريعة - ما يسمّى بالقشور وسفاسف الأمور ومحقراتها. بل الشريعة وحيّ كلّها لباب. وقد أمر الله تعالى عباده أن يعملوا - في حدود القدرة - بجميع شعب الإيمان وشرائع الإسلام دون تفريق أو تنقّص في قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨]. قال ابن كثير رحمه الله: « يقول الله تعالى أمرًا عباده المؤمنين به المصدّقين برسوله أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره، وترك جميع زواجره، ما استطاعوا من ذلك »^(٢).

إذ المعلوم أنّ كلّ ما أمر به الشرع أو نهى عنه ففيه تحقيق مصالح العباد ودفع للمفاسد عنهم، فلا يأمر إلاّ بالحقّ الذي ينفعهم في دنياهم وأخراهم، ولا ينهى إلاّ عن الباطل الذي يضرّهم في العاجل والآجل؛ لذلك يستحيل أن يأمر الوحي بتفاهات الأشياء وحقيرة الأعمال ودنايا الأمور. وشرح الحديث بالمعنى الذي فهموه

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٨٩٤) من حديث الحسين بن عليّ رضي الله عنه. وصحّح إسناده

الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٦٢٧).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢٤٧/١).

قَ تَنبِيهِ الْمُسْتَبْصِرِينَ بِمَفْهُومِ التَّقْسِيمِ الْإِصْطِلَاحِيِّ لِلدِّينِ
وَقَرَّرُوهُ غَايَةً فِي الْبَطْلَانِ. وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِمَعَالِي الْأُمُورِ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ:
أَصُولِهِ وَمَبَانِيهِ وَفُرُوعِهِ وَأَحْكَامِهِ وَمَقَاصِدِهِ، أَي: ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، كَمَا يَتَعَلَّقُ - أَيْضًا -
بِالْأَخْلَاقِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ.

أَمَّا سَفَاسِفُ الْأُمُورِ فَهِيَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا الْحَقِيرَةِ فَإِنَّ الْعُلُوفَ فِيهَا مَذْمُومٌ
شَرْعًا، وَكَذَا التَّحَلِّيُّ بِالْأَوْصَافِ الرَّدِيئَةِ وَالْخِصَالِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

وَقَدْ وَرَدَ الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأَخْلَاقِ، وَيَكْرَهُ سَفَاسِفَهَا»^(١).
وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُنَاوِيُّ^(٢) بِحَوْلِ اللَّهِ ﷺ مَعْنَى الْحَدِيثِ فِي مَعَالِي الْأُمُورِ وَأَشْرَافِهَا وَسَفَاسِفِهَا فَقَالَ:
«وَهِيَ الْأَخْلَاقُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْخِصَالُ الدُّنْيَوِيَّةُ لَا الْأُمُورَ الدُّنْيَوِيَّةَ، فَإِنَّ الْعُلُوفَ فِيهَا نَزُولٌ.
«وَيَكْرَهُ» فِي رِوَايَةِ الْبِيهَقِيِّ: «وَيُبْغِضُ». «سَفَاسِفَهَا» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَي: حَقِيرَهَا وَرَدِيئَهَا.
فَمَنْ أَنْتَصَفَ مِنْ عَيْبِهِ بِالْأَخْلَاقِ الزَّكِيَّةِ أَحَبَّهُ، وَمَنْ تَحَلَّى بِالْأَوْصَافِ الرَّدِيئَةِ كَرِهَهُ.
وَشَرَفَ النَّفْسَ صَوَّبَهَا عَنِ الرِّذَالِ وَالْدُنْيَا وَالْمَطَامِعِ الْقَاطِعَةِ لِأَعْنَاقِ الرِّجَالِ، فِيرَبَّأَ

(١) أخرج - بهذا اللفظ - الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣) من حديث سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٨٩).

(٢) هو زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي
القاهري الشافعي. فقيه مشارك في أنواع من العلوم. من تأليفه: «شرح التحرير في فروع
الفقه الشافعي»، و«فيض القدير بشرح الجامع الصغير»، و«تيسير الوقوف على أحكام الوقوف»،
و«الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية». توفي بالقاهرة سنة (١٠٣١هـ).

انظر ترجمته في: «البدر الطالع» للشوكاني (٣٥٧/١)، «خلاصة الأثر» للمحبي (٥٢١/٢)،
«نشر المثاني» للقادري (٣٩٣/٢)، «فهرس الفهارس» للكتّاني (٥٦٠/٢)، «هدية العارفين»
للبيضاوي (٥١٠/١)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١٤٣/٢).

بنفسه أن يُلقبها في ذلك. وليس المرادُ به التية، فإنه يتولَّد من أمرين خبيثين: إعجابٍ بنفسه وازدراءٍ بغيره. والأوَّل يتولَّد بين خُلُقَيْن كريمين: إعزازِ النفس وإكرامها وتعظيمِ مالِكها، فيتولَّد من ذلك شرفُ النفس وصيانتها. وقد خَلَق سبحانه وتعالى لكلِّ من القسمين أهلاً^(١).

هذا، وفضلاً عن فساد القسمة الاصطلاحية للدين إلى لبابٍ وقشورٍ وخطريها على الأمة فإنه يتضمَّن - أيضاً - قلةُ الأدب وسوء النية وخُبث الطوية. قال العزُّ ابن عبد السلام^(٢) رحمته الله جواباً على مسألة طرَّحت عليه مفادها: هل يجوز أن يقول المكلف: إنَّ الشرع قشُرٌ ظاهرٌ، علمُ الحقيقة لبُّه أم لا يجوز؟ فكان نصُّ جوابه: «لا يجوز التعبيرُ عن الشريعة بأنها قشُرٌ مع كثرة ما فيها من المنافع والخيور. وكيف يكون الأمرُ بالطاعة والإيمان قشراً؟ وأنَّ العلم الملقَّب بعلم الحقيقة جزءٌ من أجزاء علم الشريعة. ولا يُطلق مثل هذه الألقاب إلا غيبي شقي قليل الأدب. ولو قيل لأحدهم:

(١) «فيض القدير» للمناوي (٢/٢٩٥).

(٢) هو أبو محمَّد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الشافعي، المعروف بـ «العزُّ ابن عبد السلام» وبـ «الشيخ عزُّ الدين». برع في علومٍ شتى. وتولَّى مناصبَ متعدِّدة. ومن أشهر كتبه: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، و«شجرة المعارف»، و«مجاز القرآن» المسمَّى بـ «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز». توفي سنة (٦٦٠هـ).

انظر ترجمته في: «فوات الوفيات» لابن شاكر (٢/٣٥٠)، «مرآة الجنان» لليافعي (٤/١٥٣)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/٢٠٩)، «طبقات الشافعية» للإسنوي (٢/٨٤)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/٢٣٥)، «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/٣١٤)، «طبقات المُفسِّرين» للداودي (١/٣١٥)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٥/٣٠١)، «معجم المؤلفين» لكحالة (٢/١٦٢).

« إن كلام شيخك قشورٌ » لأنكر ذلك غاية الإنكار. ويُطلق لفظ القشور على الشريعة. وليست الشريعة إلا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. فيُعزَّرُ هذا الجاهل تعزيرًا يليق بمثل هذا الذنب»^(١).

وفي جوابٍ على مسألة سماع الغناء قال تقيُّ الدين السبكي^(٢) رحمه الله: « وقولهم: « من أهل القشور »: إن أرادوا به ما الفقهاء عليه من العلم ومعرفة الأحكام فليس من القشور، بل هو من اللبِّ. ومن قال عليه: إنه من القشور استحقَّ الأدب. والشريعة كلها لبابٌ. وكوئهم وصلوا إلى ما لم يصل إليه الفقهاء، فليعلم أن من وصل لا يقول هذا الكلام. وكلُّ من الفقهاء والصادقين واصل إلى ما قُسم له من ميراث النبوة، وكثيرٌ ممن سواهم لم يصلوا إلى شيء.

وَكُلُّ يَدْعُونَ وَصَالَ لَيْلَى وَكَلَى لَا تُقَرُّ لَهُمْ بِذَاكَ^(٣)»^(٤).

(١) «فتاوى العزَّ بن عبد السلام» (٧١-٧٢).

(٢) هو أبو الحسن تقيُّ الدين عليُّ بن عبد الكافي بن عليِّ الأنصاريُّ الخزرجيُّ السبكيُّ الجديُّ الشافعيُّ. كان رحمه الله محققًا مدققًا بارعًا في العلوم. له مصنفاتٌ شتى منها: «الإبهاج في شرح المنهاج» - الذي أكمله ابنه تاج الدين - وكذلك: «رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب» - الذي أكمله ابنه تاج الدين أيضًا -. توفيَّ بمصر سنة (٧٥٦هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات الإسنوي» (١/٣٥٠)، «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣/٣٧)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٠/٣١٨)، «بغية الوعاة» للسيوطي (٣٤٢)، «طبقات المفسرين» للداودي (١/٤١٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/١٨)، «الفتح المبين» للمراغي (٢/١٧٥)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٢٤٦).

(٣) وهذا البيت عزاه ابن تيمية رحمه الله لمجنون بني عامر. [انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/٧١)].

(٤) مقتطعٌ من كتاب «الكلام في مسألة السماع» لابن القيم (٤٥٢).

تنبية المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين ٥

هذا، ومن الآثار السيئة الناجمة عن التقسيم المُحدَث للدين إلى ما أسَمَوْه - كذبًا وزورًا - لبًا وقشورًا، وجوهراً ومظهرًا؛ فإنه بغض النظر عمَّا تقدَّم من اتِّهام الرسول ﷺ بكتمان العلم وتغييب الحقيقة وترك التبليغ عن وجود قشورٍ - على حدِّ زعمهم - ليس وراءها أيُّ نفع للإنسان يربو عددها عن نصف الدين مطروح، فلا يخفى أنَّ مَنْ يعتقد ذلك ويصِفُ هدي النبي ﷺ المأمور باتباعه بالقشور أو أنه أمورٌ هامشيةٌ سطحيةٌ ليست ذاتَ بالٍ؛ فإنه على شفا جُرْفٍ هارٍ، فهو في خطرٍ عظيمٍ ومعرَّضٌ لغضب الله وانتقامه وعقوبته.

وتتضمَّن هذه القسمة المُحدَّثة - أيضًا - سوء الأدب وقلة الحياء من الله ورسوله وعمامة المسلمين - كما دلَّ عليه كلامُ العزِّ بن عبد السلام وتقيِّ الدِّين السبكيِّ السابقين -.

كما أنَّ هذه القسمة البدعية تؤثر - بطريق أو بآخر - في ضعف العقول والعوام فتدفعهم إلى ترك الاستئنان بالهدي النبويِّ، والاستخفاف بالأحكام الظاهرة، والتقصُّ ممَّن يلتزم بشرائع الإسلام وشُعب الإيمان، وتخلية القلب من الإنكار - الذي هو أضعف مراتب الإيمان - لأيِّ مخالفةٍ للهدي النبوي، لأنَّ المنكر صار - عندهم - معروفًا، والمعروف منكرًا، الأمر الذي يؤدي إلى نقض عرى الإسلام والتحلل من قيِّمه والتزاماته، وإلغاء الشخصية الإسلامية الأصيلة بخصائصها المتفرِّدة، وهدم الدِّين، والارتقاء في أحضان التبعية الغربية على وجه التوافق والتجانس والمشاكلة، وما تخلَّفه من ولاءٍ أبناء المسلمين لغير أمة الإسلام وانتهاهم إليهم، وقطع صلِّتهم بالدِّين ومسح هويِّتهم الإسلامية، فهم - بهذا الشعار الاصطلاحيِّ الفاسد - ﴿رَبِّدُوا أَنْ يَطَّوَّنُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة].

هذا، وقد رأيت - من الأنسب - أن أعيد إلى نصّ كلام ابن قيم الجوزية في بيان شرف العلم الشرعيّ وفضله. واستحسنّت أن أجعله خاتمة لهذا المحور بفرعيه. حيث قال رحمه الله ما نصّه: «وأما الكلمات التي تُروى عن بعضهم من التزهيد في العلم والاستغناء عنه: كقول من قال: «نحن نأخذ علمنا من الحيّ الذي لا يموت، وأنتم تأخذونه من حيّ يموت».

وقول الآخر - وقد قيل له: «ألا ترحل حتىّ تسمع من عبد الرزّاق؟» - فقال: «ما يصنع بالسّماع من عبد الرزّاق من يسمع من الخلاق؟». وقول الآخر: «العلم حجابٌ بين القلب وبين الله عزّ وجلّ». وقول الآخر: «لنا علم الحرف، ولكم علم الورق».

ونحو هذا من الكلمات التي أحسن أحوال قائلها أن يكون جاهلاً يُعذر بجهله، أو شاطحاً معترفاً بشطحه. وإلا فلولا عبد الرزّاق وأمثاله، ولولا «أخبرنا» و«حدّثنا» لما وصل إلى هذا وأمثاله شيءٌ من الإسلام.

ومن أحالك على غير «أخبرنا» و«حدّثنا» فقد أحالك: إمّا على خيالٍ صوفيّ، أو قياسٍ فلسفيّ، أو رأيٍ نفسيّ. فليس بعد القرآن و«أخبرنا» و«حدّثنا» إلاّ شبهات المتكلّمين، وآراء المنحرفين، وخيالات المتصوّفين، وقياس المتفلسفين. ومن فارق الدليل ضلّ عن سواء السبيل. ولا دليل إلى الله والجنّة سوى الكتاب والسنة. وكلّ طريق لم يصحبها دليل القرآن والسنة فهي من طرق الجحيم والشيطان الرجيم^(١).



المحور الثاني

مفهوم تقسيم الدين إلى أصل وفرع ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع

إذا ما نُظِرَ إلى تقسيم الدين إلى أصولٍ وفروعٍ - من جهة كونه قضيةً اصطلاحيةً بحتةً - لا تُنسب إلى الشرع، لا تترتب عليها أحكامٌ شرعيةٌ؛ فلا حرج في هذا التقسيم ولا مانع منه، وإنما النكير حاصلٌ في نسبة التفريق بينهما إلى الشرع بحيث يخلف هذا التفريق بينهما آثارًا سيئةً لا يصلح نسبتها إلى الشرع.

والتفريقُ بينهما - بهذا الاعتبار - لم يدلَّ عليه كتابُ الله ولا سنةُ رسوله ﷺ. بل الله تعالى قد جمع بين الأمرين وساقهما مساقَ المؤتلف المتزاج، وكذلك في السنة النبوية. وليس له - أيضًا - أصلٌ لا عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن أئمة الإسلام - كما سيأتي - وإنما كان القاضي الباقلاني^(١) هو أوَّلَ مَنْ صرَّحَ مِنَ المتكلمين مِنْ أهل

(١) هو أبو بكرٍ محمدُ بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفرِ البصريُّ المالكيُّ الأشعريُّ، المشتهر بالقاضي الباقلانيِّ. متكلمٌ أصوليُّ فقيهٌ. صاحب المصنَّفات الكثيرة منها: «التمهيد»، و«الجرح والتعديل»، و«التقريب والإرشاد» في الأصول، و«المقنع في أصول الفقه». توفي سنة (٤٠٣هـ).

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣٧٩/٥)، «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٥٨٥/٢)، «الأنساب» للسمعاني (٥٢/٢)، «اللباب» (١١٢/١) و«الكامل» =

الأصول بالتفريق بين مسائل الأصول ومسائل الفروع. وإن كان هذا التفريق أحدثه الجهمية وأهل الاعتزال، وسرى بعده إلى كافة المتكلمين من أهل الأصول. وقد ذكر المقسمون بين الأصول والفروع عدة فروق، وكل واحد منها ليس عليه دليل معتمد - كما سيأتي -.

وهذا لو كان مجرد اصطلاح وتقسيم جديد يدل على معانٍ صحيحة - كالأصطلاح على ألفاظٍ وتقسيماٍ للعلوم الصحيحة - كما دُمَّ هذا النظر، بل يُستحسن القول به لاشتماله على الصحة ودلالته على الحق.

لكن هذا المتقرر - عندهم - مشتمل على حق وباطل، بل هذه المقدمة التقسيمية رُتبت عليها آثارٌ مكذبة للحق مخالفة للشرع الصريح والعقل الصحيح. ذلك لأن حقيقة هذا التقسيم - فضلاً عن كونه منتفياً شرعاً - فإنه يلزم من القول بصحته نتائج خطيرة بعيدة عن المنهج القويم بل هي في شق عنه.

□ أما من حيث انتفاء ثبوت هذا التقسيم والتفريق بين مسائل الأصول ومسائل الفروع فلكونه حادثاً لم يكن معروفاً عند الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، حيث إنه لم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول الدين وفروعه، فكان إجماعاً منهم على عدم تسويغ التفريق بينهما.

= (٢٤٢/٩) كلاهما لابن الأثير، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢٦٩/٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٩٠) و«دول الإسلام» (١/٢٤٢) كلاهما للذهبي، «مرآة الجنان» لليافعي (٦/٣)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/٣٥٠)، «الدباج المذهب» لابن فرحون (٢٦٧)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/١٦٨)، «الفكر السامي» للحجوي (٢/١٢١)، «شجرة النور» لمخلوف (١/٩٢)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٣٥٣).

تنبية المستبصرين بمفهوم التقسيم الاصطلاحي للدين

وإنما كان أول ظهوره محدثاً عند أهل الاعتزال، وأدرجه الباقلاني في «تقريبه»، ثم أخذ مجراه إلى من تكلم في أصول الفقه مع الغفلة عن حقيقته وما يترتب عليه من باطل. قال ابن تيمية رحمته الله: «ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع، بل جعل الدين قسمين: أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين. ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إن المجتهد الذي استفرغ وسعته في طلب الحق يأثم، لا في الأصول ولا في الفروع. ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم»^(١). ومنه يظهر أن أول خطأ فيه مناقضته للإجماع القديم.

□ أما من حيث ترتب الآثار الفاسدة على هذا القول فعديدة منها: عدم التسوية في رفع إثم الخطأ عن المجتهد بين مسائل الأصول والفروع، فإن معظم الأصوليين من المتكلمين والفقهاء يؤثمون المجتهد المخطئ في الأصول لأنها من المسائل القطعية العلمية المعلومة بالعقل.

وبناءً على الاعتماد على هذا التفريق بين الأصول والفروع، رتبوا عليه حكم تأثيم المخطئ في الأصول وتفسيره وتضليله مع اختلافهم في تكفيره. وقد ذكر الزركشي^(٢)

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/١٢٥).

(٢) هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث. له مصنفات منها: «البحر المحيط»، و«شرح جمع الجوامع»، و«سلاسل الذهب» في الأصول، و«تخريج أحاديث الرافعي»، و«البرهان في علوم القرآن». توفي رحمته الله سنة (٧٩٤).

انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/١٦٧)، «الدرر الكامنة» (٣/٣٩٧) =

هذا المعنى ونَسَبَ للأشعري^(١) فيه قولين^(٢). بل ادَّعَى الإجماع على تكفيره إن كان على خلاف ملة الإسلام، فإن لم يكن فمُضَلَّلٌ ومبتدعٌ، كأصحاب الأهواء من أهل القبلة^(٣). ولا يخفى ما في هذه النتيجة من حكمٍ خطيرٍ وباطلٍ ظاهرٍ، بل إن ما زعموه من إجماعٍ على تكفيرٍ وتأثيرٍ المخطئ في الأصول مدفوعٌ بإجماع السلف من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى والدين، فكلُّهم يَعذُّرون المجتهدَ المخطئَ مُطلقاً في العقائد وفي غيرها، ولا يكفرونه ولا يفسقونه، سواءً كان خطؤه في مسألة علمية أصولية أو في مسألة عملية فرعية.

ذلك لأنَّ العذرَ بالخطأ حكمٌ شرعيٌّ خاصٌّ بهذه الأمة لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٤)، ولأنَّ الإثمَ مرتَّبٌ على المقاصد

= و«إنباء الغمر» (٣/١٣٨) كلاهما لابن حجر، «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/٣٣٥)، «الفتح المبين» للمراغي (٢/٢١٧).

(١) هو أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن إسحاق الأشعريُّ. إمامٌ من الأئمة المتكلمين. وهو مؤسس مذهب الأشاعرة. ومن كتبه: «إثبات القياس»، وكتاب «اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاصَّ والعامَّ»، و«مقالات الإسلاميين»، و«إيضاح البرهان». توفي سنة (٣٢٤هـ).

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/٢٨٤)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/٣٤٧)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/١٨٧)، «الديباج المذهب» لابن فرحون (١٩٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢/٣٠٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» للزرکشي (٦/٢٣٩).

(٣) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/٢٠٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «الطلاق» باب طلاق المكره والناسي (٢٠٤٥) من حديث ابن عباسٍ =

تنبیه المستبصرین بمفهوم التقسیم الاصطلاحي للدين ۱۱

والنیات. والمخطئ لا قصد له فلا إثم عليه، إذ إنه - في اجتهاده - صادق النية في إرادة الحق والوصول إلى الصواب.

أما أهل الأغراض السيئة وأصحاب المقاصد الخبيثة فلكل منهم ما نوى. والحكم للظاهر، والله يتولى السرائر.

وهذا الكلام إنما يصدق على المجتهد المؤمن بالله ولو جملةً، الذي ثبت - بيقين - إيمانه. فإن استفرغ طاقته الاجتهادية وبدل وسعه واتقى الله قدر الاستطاعة، ثم أخطأ لعدم بلوغ الحجّة أو لقيام شبهة أو لتأويل سائغ؛ فهو معذور لا يترتب عليه إثم ما لم يفرط في شيء من ذلك، فلا يُعذر حينئذٍ وعليه الإثم بقدر تفریطه، ويُستصحب إيمانه ولا يُزال بالشك. وإنما يزول بعد إقامة الحجّة وإيضاح المحجّة وإزالة الشبهة، إذ «لا يزول اليقين إلا بمثله»^(١).

أما إن كان غير مؤمن أصلاً فهو كافر واعتذاره غير مقبول بالاجتهاد؛ لقيام أدلة الرسالة وظهور أعلام النبوة.

ويؤيد ذلك: ما نقل - في بعض المسائل العلمية العقدية - من اختلاف السلف فيها كرؤية النبي ﷺ لربه، وعروجه ﷺ إلى السماء: هل كان بالجسد أم بالروح أم بهما معاً؟ وسامع الميت نداء الحي، وإنكار بعض السلف صفة العجب الواردة في

= ۱۱. وصححه الألباني في «الإرواء» (١/١٢٣) رقم (٨٢).

(١) انظر القاعدة في: «القواعد الفقهية» للنووي (٣١٦)، «الأشباه والنظائر» لابن السبكي

(١/١٣)، «المشور في القواعد» للزركشي (٢/٢٨٦)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٥٦).

قال ابن القيم رحمته الله في «إغاثة اللهفان» (١/١٦٦): «إنَّ الشكَّ لا يقوى على إزالة

الأصل المعلوم، ولا يزول اليقين إلا بيقين أقوى منه أو مساوٍ له».

قراءة ثابتة متواترة^(١).

ومع كل ذلك لم يُنقل عن أحدٍ منهم القولُ بتكفيرٍ أو تأثيمٍ أو تفسيقٍ من أخطأوا في اجتهادهم لما تقدّم ذكره، ولم يرد نصٌّ يفرّق بين خطيٍّ وآخرٍ في الحديث السابق، أو في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولا يَسَعُ الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَخَطِيئِينَ﴾ [يوسف: ١١]، وقوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ١٨]، على التفريق بين خطيٍّ وآخر. ذلك لأنّ المراد بالخطيٍّ في هذا المقام هو: ما يقابل الصواب، أي: ضده، وهو من الرباعيِّ: «أخطأ يُخطئ»، وفاعله يسمّى: «مخطئاً»، أي: من لم يُصبِ الحقَّ. أمّا الخطأ في الآية فتلائيٌّ من: «خَطِيءٌ يَخْطَأُ، فهو خاطيءٌ»، فهو بمعنى «أذنب».

ومن المعلوم - أيضاً - أنه قد أتى «خَطِيءٌ» بمعنى «أخطأ»، لكن يختلف المراد بكلٍّ منهما من تعمد الفعل وعدمه، حيث لا يقال: «أخطأ» إلا لمن لم يتعمّد الفعل، والفاعل: «مخطيءٌ»، والاسمُ منه: الخطأ. ويقال لمن تعمد الفعل: «خَطِيءٌ فهو خاطيءٌ»، والاسمُ منه «الخطيئة»^(٢).

هذا، ومن نتائج هذا التفريق: القولُ بأنّ العاجز عن معرفة الحقِّ في مسائل الأصول غيرُ معذورٍ وأنّ الظنَّ والتقليد في العقائد أو الأصول ممّا هو ثابتٌ قطعاً

(١) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٥٠/٧).

(٢) انظر: «فتح القدير» للشوكاني (٣/١٩، ٢٢٢، ٢٨٥).

غيرٌ معتبر، أي: أنه لا يجوز التقليدُ في مسائل الأصول، بل يجب تحصيلها بالاعتماد على النظر والفكر، لا على مجرد المحاكاة والتشبه بالآخرين. وقد ادَّعِيَ في ذلك إجماع أهل العلم من أهل الحق وغيرهم من الطوائف. بل ذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني^(١) إلى القول بأن: «مَن اعتقد ما يجب عليه من عقيدة دينه بغير دليل لا يستحقُّ بذلك اسمَ الإيمان ولا دخولَ الجنة والخلوص من الخلود في النيران»^(٢).

هذا، ومع كون هذا التفريق السابق الحادث منقوصاً بإجماع السلف فالبناء عليه لا يثبت؛ لأنَّ إيمان المقلِّد معتبرٌ غيرٌ مشروطٍ فيه النظر والاستدلال. إذ لو كان واجباً لَفَعَلَه الصحابة رضي الله عنهم وأمروا به، لكنهم لم يفعلوا ولو فعلوا لَنُقِلَ عنهم.

(١) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني. الإمام الأصوي الشافعي. شيخ أهل خراسان، الملقَّب بركن الدين. وهو أوَّل من لُقِّب من العلماء. فقد كان أحدَ المجتهدين في عصره فقيهاً متكليماً أصولياً. له آراءٌ أصوليةٌ مشهورةٌ ومصنَّفاتٌ عديدةٌ منها: «جامع الحلي» في أصول الدين، و«الردُّ على الملحدين»، و«التعليقة النافعة في أصول الدين». توفي سنة (٤١٨هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات الفقهاء» للشيرازي (١٠٦)، «معجم البلدان» لياقوت (١٧٨/١)، «اللباب» لابن الأثير (١/٥٥)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/٢٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/٣٥٣) و«تذكرة الحفاظ» (٨/١٠٨٤) و«دول الإسلام» (١/٢٤٩) كلُّها للذهبي، «مرآة الجنان» لليافعي (٣/٣١)، «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/٤٠)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢/٢٤)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/١٧٠)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/٢٠٩)، «الفكر السامي» للحجوي (٢/٤٣٥)، ومؤلفنا: «الإعلام» (١٥).

(٢) «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (٤٣٠).

والاعتراض بأن الصحابة رضي الله عنهم كانت معرفتهم بالعقائد مبنية على الدليل اكتفاءً بصفاء أذهانهم واعتمادهم على السليقة ومشاهدتهم الوحي يردّه أن الصحابة رضي الله عنهم لمّا فتحوا البلدان والأمصار قبلوا إيمان العجم والأعراب والعوام وإن كان تحت السيف أو تبعاً لكبير منهم أسلم، ولم يأمرُوا أحدًا منهم بترديد نظره ولا سألوهُ عن دليل تصديقه، ولا أرجأوا أمره حتى ينظر.

بل لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم لأحدٍ: لا أقبل إسلامك حتى أعلم أنك نظرت واستدللت. قال ابن حزم رحمته الله: «فإذا لم يقل صلى الله عليه وسلم ذلك فالقول به واعتقاده إفك»

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأصل الأندلسي.

وُلد أبو محمد بقرطبة سنة (٣٨٤هـ)، ونشأ تنشئةً صالحةً تحت رعاية والده الذي كان وزيراً للمنصور بن أبي عامر. فنال حظّه - وهو صغيرٌ - من العلم والمعرفة. فدرس الأدب نظماً ونثراً. وتلقّى العلوم عن أكابر العلماء بقرطبة منهم: يحيى بن مسعود. وصاحب قاسم ابن أصبغ، ويونس بن عبد الله بن مغيث وغيرهم. ولم تكن له رحلةٌ إلى المشرق، بل أخذ علومه من الأندلس.

تفقه ابن حزم على المذهب الشافعي وانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، وكان ابن حزم قمةً في علوم الإسلام، يجيد النقل ويتبحر فيه، ويحسن النظم والنثر وينهض بعلوم جمّة. فكان فقيهاً مفسراً، محدثاً أصولياً، طبيباً أديباً، شاعراً مؤرخاً، عاملاً بعلمه زاهدًا في الدنيا.

ورغم بروزه العلمي وتفوقه فقد كان شديد النقد للعلماء والتشيع بالأئمة. وكان لسانه في نقدهم حاداً قوياً حتى قيل: «إن لسان ابن حزم وسيف الحجاج بن يوسف شقيقان». وقد كان ابن حزم متكلماً منطقيًا خالف جوانب شتى من معتقدات أهل السنة والجماعة.

وعند عودة أبي الوليد الباجي إلى الأندلس انتدبه العلماء لمناظرة ابن حزم في ظاهريات أشاعها بالأندلس وحماها بقوة البيان وحدة اللسان. وجرت بينهما مجالس بميورقة سنة (٤٣٩هـ) =

وضلالاً. وكذلك أجمع جميع الصحابة رضي الله عنهم على الدعاء إلى الإسلام وقبوله من كل أحد دون ذكر استدلال. ثم هكذا جيلاً فجيلاً حتى حَدَّثَ مَنْ لا قَدْرَ له ^(١).

ولأن الاستدلال والنظر ليس هو المقصود في نفسه. وإنما هو طريق إلى حصول العلم حتى يصير بحيث لا يتردد. فإن من حصل له هذا الاعتقاد الذي لا شك فيه من غير دلالة فقد صار مؤمناً وزالت عنه كلفة طلب الأدلة.

ولو كان النظر في معرفة الله واجباً لأدَّى إلى الدور؛ لأنَّ وجوب النظر للمأمور

ومناظرات دون الباجي بعضهما في كتابه «فروق الفقهاء».

ولابن حزم مؤلفات علمية عديدة نافعة وقيمة في مختلف العلوم والفنون منها: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«المحلَّى في شرح المجلَّى بالحجج والآثار»، و«الفصل في الملل والنحل»، و«مراتب الإجماع»، و«جمهرة أنساب العرب»، ورسالة في الطب النبوي، وغيرها من المصنَّفات. توفي ابن حزم سنة (٤٥٦هـ).

انظر ترجمته في: «جذوة المقتبس» للحميدي (٣٠٨)، «الصلة» لابن بشكوال (٤١٥/٢)، «بغية الملتبس» للضبي (٤١٥)، «معجم الأدباء» لياقوت (٢٣٥/١٢)، «وفيات الأعيان» لابن خلَّكان (٣٢٥/٣)، «سير الأعلام» (١٨٤/١٨) و«تذكرة الحفاظ» (١١٤٦/٣) و«دول الإسلام» (٢٦٨/١) كلُّها للذهبي، «مرآة الجنان» لليافعي (٧٩/٣)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٩١/١٢)، «وفيات ابن قنفذ» (٥٦)، «لسان الميزان» لابن حجر (١٩٨/٤)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٤٣٥)، «نفع الطيب» للمقري (٧٧/٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٢٩٩/٣)، «الفتح المبين» للمراغي (٢٥٥)، «الفكر السامي» للحجوي (٤٢/٣/٢)، «ابن حزم، فقهه وآراؤه» لأبو زهرة، «هدية العارفين» للبغدادي (٦٩٠/٥)، ومؤلفنا: «الإعلام» (٢٤٣).

(١) «الفصل» لابن حزم (٥/٢٤٤).

به متوقِّفٌ على معرفة الله، ومعرفة الله متوقِّفةٌ على النظر. ومَن أنعم اللهُ عليه بالاعتقاد الصافي من الشُّبُه والشكوك فَقَدْ أنعم عليه بكلِّ أنواع النِّعم وأجلَّها حتَّى لم يَكِلْهُ إلى النظر والاستدلال لا سيَّما العوامُّ، فإنك تجد الإيمان في صدور كثيرٍ منهم كالجبال الراسيات أكثر ممَّن شاهد ذلك بالأدلة، ومَن كان هذا وَصَفَه كان مقلِّدًا في الدليل.

وقد جاء في «شرح العقيدة الطحاوية» قولُ ابن أبي العزِّ: «ولهذا كان الصحيح أنَّ أوَّل واجبٍ يجب على المكلف شهادةُ أن لا إله إلا الله، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا الشكُّ، كما هي أقوالُ أرباب الكلام المذموم. بل أئمةُ السلف كلُّهم متفقون على أنَّ أوَّل ما يؤمر به العبدُ الشهادتان، ومتفقون على أن مَن فعَلَ ذلك قبل البلوغ لم يُؤمَّر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميَّز عند مَن يرى ذلك، ولم يُوجِب أحدٌ منهم على وليِّه أن يخاطبه - حينئذٍ - بتجديد الشهادتين وإن كان الإقرارُ بالشهادتين واجبًا باتِّفاق المسلمين، ووجوبُه يسبق وجوبَ الصلاة، لكن هو أدنى هذا الواجب قبل ذلك»^(١).

□ أمَّا تبرير القسمة الثنائية بين الأصول والفروع بالتفريق بين القطع والظنِّ، والعلم والعمل، ونسبة التفريق بينهما إلى الشرع بحيث يترتَّب على هذا التفريق أحكامٌ شرعيةٌ؛ فإنه لا يشهد على هذا التقسيم - أيضًا - دليلٌ من كتابٍ ولا سنَّةٍ ولا نقلٌ عن أحدٍ من السلف وأئمةِ الفتوى والدين.

فإن كان دليلُ القسمة هو ادِّعاء القطعية في مسائل الأصول دون الفروع فهو فرقٌ يظهر بطلانه ممَّا هو معلومٌ من المسائل الفرعية العملية التي عليها أدلَّةٌ قاطعةٌ

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ الحنفي (٧٨).

بالإجماع، كتحريم المحرّمات ووجوب الواجبات الظاهرة، وهي المسائل الفقهية المعلومة من الدين بالضرورة وغيرها. ومع وجود قطعية الدليل عليها لم يُحكّم بكفر من أولها أو أنكرها بجهل حتى تُقام عليه الحجّة وتُرأى عنه الشبهة: كما هو حال من أكل بعد طلوع الفجر متأوّلاً أو جاهلاً في عهد النبي ﷺ. ولا شك أن خطأه عليه دليل قطعي. ومع ذلك لم يصدّر منه ﷺ إلا البيان دون تأييم فضلاً عن التكفير. وكذلك الطائفة التي استحلت شرب الخمر على عهد عمر بن الخطاب ﷺ ولم يكفّرهم الصحابة ﷺ، بل بينوا لهم الحكم فتابوا ورجعوا إلى الحق.

هذا، والقطع والظن من الأمور النسبية، فكون المسألة قطعية أو ظنية أمر إضافي بحسب حال المعتقدين وليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه. فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال. إذ العبد قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقها عنها، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً.

وقد يحصل القطع لإنسان ولا يحصل لغيره سوى الظن على ما حققه ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى^(١).

□ وأما تبرير القسمة بأن مسائل الأصول يُطلب فيها العلم والاعتقاد دون مسائل الفروع المطلوب فيها العمل، ففساد هذا الفرق يظهر جلياً من ناحية كون الحكم الشرعي يجب اعتقاده. إذ يجب اعتقاد وجوب الواجبات وحرمه المحرّمات

(١) انظر: «منهاج السنّة» (٢٢/٣) و«مجموع الفتاوى» (١٥٦/٩، ١٥٧، ١٩/٢١١) كلاهما

لابن تيمية، و«الصواعق المرسلّة» لابن القيم باختصار الموصلي (٥٠١).

واستحباب المستحبات وكرهية المكروهات وإباحة المباحات.

ومن جهة ثانية فإن من أنكر حُكْمًا شرعيًا معلومًا من الدين بالضرورة فهو كافرٌ كفرًا مُحَرِّجًا مِنَ الْمِلَّةِ: كوجوب الصلاة المفروضة والزكاة وصوم رمضان، وتحريم الزنا والقتل، وغيرها من الأحكام. فدل ذلك على أن المسائل التي يُطلب فيها العمل يُطلب فيها - أيضًا - العلم والاعتقاد.

وبالمقابل فإن من مسائل الأصول ما لا يترتب عليها تأثيمٌ ولا تفسيقٌ ولا تكفيرٌ، كما تقدّم من اختلاف الصحابة وتنازعهم في بعض مسائل الأصول. وعليه، فإذا تقرر أن الخطأ في المسائل العملية الفرعية التي يُطلب فيها العلم والعمل يكون فيها المخطئ معذورًا؛ فإن الخطأ في مسائل الأصول التي فيها علمٌ بلا عملٍ أولى أن يكون المخطئ فيها معذورًا.

□ وأما من جعل المسائل العملية هي المعلومة بالشرع، والمسائل العلمية هي المعلومة بالعقل التي يستقل العقل بدركها؛ فهو تفریق غير ناهض. ذلك لأن صفة الكفر والفسق، والإيهان والإسلام، وغيرها من مسائل الأصول، إذا اقترنت بذوات فلا تستحق هذه الصفات إلا بوصف الله ورسوله. فهي صفات ثابتة بالشرع، أي: أحكام شرعية لم يستقل العقل بدركها.

أما مثل ما استقل العقل بدركه فكالطبيعيات والتجريبات ومسائل الهندسة والحساب وغيرها.

ومنه تُدرِك أن كلاً من مسائل الأصول والفروع ثابتة بالشرع. وليست الأصول من المسائل العقلية في نفسها التي يُكفر أو يُفسق من خالفها. إذ يلزم من القول بذلك

تكفيرُ المخطئ في مسائل الطبِّ والهندسة والحساب وغيرها من المسائل العقلية!

هذا، - وفي الأخير - ينبغي أن تعلم أن ما يتمسك به المفرقون - من المتكلمين ومَن أحدثوه قبلهم - بين مسائل الأصول - التي يُسمونها يقينية - والفروع - التي يجعلونها ظنية - ثمَّ ينسبونها إلى الشرع ويرتّبون عليها أحكامًا شرعيةً، فإنَّ هذا التفريق ساقطٌ لا ينتهز للاحتجاج ولا يشهد له دليلٌ من الشرع. وما استدلُّوا به بثير الاضطراب ولا يقوى على الانتهاض. بل إنَّ الآثار المترتبة على هذا التفريق مخالفةٌ للكتاب والسنة والإجماع القديم.



المحور الثالث

مفهوم تقسيم الدين إلى ثوابت ومتغيرات ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع

تقسيمُ الدين الإسلاميِّ إلى ثوابتٍ ومُتغيِّراتٍ - بالمفهوم الاصطلاحيِّ الحديث - باطلٌ لا يُعرف له أصلٌ في الشرع. والمعلومُ أنَّ الله تعالى أكملَ أحكامه وشرَّعه ودينه نبيه ﷺ، وتمَّت نعمته واستقرَّت. ذلك لأنَّ المسائلَ المعلومَةَ مِنَ الدين بالضرورة والقطعيةِ الإجماعيةِ ليست مِنَ المتغيِّراتِ لثبوتها بالنصِّ والإجماع.

وكذلك المسائلُ الاجتهادية التي يتمسك فيها كلُّ فريقٍ مِنَ المجتهدين بدليلٍ يستند عليه فيها ولا يقطع فيها بصوابِ قوله وخطأٍ مَنْ خالفه فيما إذا كانت المسألةُ محتملةً، فالمسائلُ الاجتهادية لا إنكار فيها على المخالفِ إلَّا بعد بيان الحجَّة وإظهار الحجَّة. وهذه المسائل لا تُسمَّى أحكامها بالمتغيِّرات لأنها ثابتةٌ في حقيقة الأمر، وحكمها واحدٌ معلومٌ عند الله، وقد جعلَ له أدلَّةً وأماراتٍ يُعرف بها: وإنما التغيير حاصلٌ في اجتهاد المجتهد ونظيره الذي له فيه نصيبٌ بين الأجر والأجرين إذا اتقى الله في اجتهاده.

أمَّا المسائلُ غيرُ الاجتهادية - وهي ما يُعرف بالمسائل التي لا يستند فيها المخالف على دليلٍ صحيحٍ يؤيده -؛ فإنَّ هذه المسائل لا يُلتفت إلى الخلاف فيها لشذوذه أو

ضعفه: كمن خالف في قولٍ يخالف سنَّةً ثابتةً أو إجماعًا شائعًا، وهذا يجب فيه الإنكار على العمل المخالف للسنَّة أو الإجماع بحسب درجات الإنكار^(١).

وإذا كانت المسائل الاجتهادية لا تُسمى أحكامها المشرعة متغيّراتٍ فلا شك أن المسائل الخلافية ليست من المتغيّرات من باب أولى لقيام الدليل الشرعيّ المعارض لها.

وعليه فإنّ دينَ الله كلّهُ حقٌّ ثابتٌ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت]. وليس لأحدٍ أن يُغيّر شيئًا منه أو يبدّل أو يزيد عليه أو ينقص منه؛ لأنّ الشريعة كاملةٌ غيرُ منقوصةٍ، وتامّةٌ لا تحتاج إلى زيادة المتدعين واستدراكات المستدركين. وقد أتمّ الله هذا الدّينَ فلا ينقصه أبدًا، ورَضِيَهُ فلا يَسْخَطُهُ أبدًا. كذا ينبغي أن يكون عليه إيمانُ المسلم الصادق. قال تعالى: ﴿أَيُّومَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَسْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ: لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ»^(٢).

هذا، وإن أُريدَ بالمتغيّرات آراءُ المجتهدين الذين يبذلون الوُسْعَ في النظر في الأدلّة الشرعية لاستنباط الأحكام الشرعية منها - فقد يُغيّر المجتهدُ الرأيَ في المسألة المجتهد فيها أو في حقّ نازلةٍ يَبْحَثُ فيها في محاولةٍ للكشفِ عن حُكْمِهَا الشرعيّ، فإنه يجوز للمجتهد تغييرُ رأيه وتبديلُ اجتهاده، والعدولُ عنه إلى قولٍ آخَرَ اتِّبَاعًا للدليل الشرعيّ، والظاهرُ أنّ هذا المعنى هو المرادُ بالقول بالمتغيّرات، لأنّ المجتهد لا

(١) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٦/٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه في «المقدّمة» باب اتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. والحديث حسنُه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/٣٠٢).

يصحُّ أن يقطع بصواب قوله وخطأ قول من خالفه فيما إذا كانت المسألة محتمة؛ إلا أن الجدير بالتنبيه والتذكير - في باب الاجتهاد - أن آراء المجتهد وأنظاره وأقواله لا تُسمَّى تشريعاً، فإن التشريع هو الكتاب والسنة، أمَّا الاجتهاد فهو رأي الفقيه أو حُكْم الحاكم. وقد قال النبي ﷺ لأمير سرية: «وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنَزِّلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنَزِّلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»^(١).

فالخاص: أنه كما أن اجتهادات المجتهدين لا تنقسم إلى ثوابت ومتغيّرات؛ لأنّ المسائل الاجتهادية ظنيّة في الغالب لا يُقطع فيها بصحة القول وخطئه، فهي قابلة للتغيير متى كانت مخالفةً للدليل الشرعيّ، فليس في اجتهاداتهم ثوابت، بل هي من المتغيّرات.

وبالعكس فأحكام الله قضايا تشريعيةً يقينيةً يُجزم فيها بحكم الله تعالى، فهي حقٌّ ثابتٌ لا يقبل التغيير ولا التبديل.

ومما يحاكي هذا المعنى ما يجري على لسان أصحاب الأساليب المولدة المعاصرة كقولهم: «تطوّر الفقه الإسلاميّ». والمعلوم أنّ الفقه كأحكام الله تعالى ثابتٌ لا يتطوّر، أي: لا يقبل التغيير ولا التبديل؛ لأنّ الفقه الإسلاميّ يتوافق مع جميع شؤون الحياة وظروف المجتمع وأحوال المعيشة في كلّ الأزمان والأماكن والأحوال. وإنما يحصل التغيير في المسائل الاجتهادية الظنيّة المخالفة للدليل الشرعيّ. والأصل أن يقال: الفقه الإسلاميّ والتطوّر.

(١) أخرجه مسلم في «الجهاد والسير» (١٧٣١) من حديث بريدة الأسلميّ رضي الله عنه.

علمًا أن الدعوة إلى تطوير الفقه الإسلامي تكمن حقيقتها في إرادة الخروج عن أحكام الإسلام والابتعاد عن مبادئه ومضامينه الشرعية والمقاصدية بتبديل الشريعة وتغييرها عن قصدٍ أو بالتبعية^(١). ولذلك فنسبة الثواب والمتغيرات للدين غيرٌ صحيح، وإضافتها إلى المجتهدين غيرٌ سليم.

هذا، وتقسيم الدين إلى: ثوابٍ ومتغيراتٍ مصطلحٌ حادثٌ يهدف منه أبناء المسلمين المتأثرون بالفكر الغربي وحضارته إلى ضرورة تضيق دائرة الثواب إلى أبعد حدٍّ، وتوسيع دائرة المتغيرات توسيعًا يتوافق مع النموذج الغربي، وذلك بإحداث الضبابية والتعمية، والتشكيك في الثواب على أنها مجردُ عاداتٍ وتقاليد، أو أنها تخضع لمبدأ سدِّ الذرائع الذي تتغير أحكام المسائل المندرجة تحته بتغير الزمان عملاً بالقاعدة الفقهية: «تَغْيِيرُ الْفَتْوَى بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْأَحْوَالِ»^(٢)، ثم تعميم القاعدة على الأحكام معقولة المعنى وبعض الأحكام غير معقولة المعنى. وذلك في سعيهم الحثيث للبحث عن إمكانية الجمع بين ما عليه الغرب في تشريعاته وأحوال مجتمعاته وحضارته مع ما عليه الإسلام، سالكين في ذلك منهج المقارنات والمقاربات والتلميع، فيقدمون - من خلال هذا المنهج - كل يوم تنازلاً عن أحد الثواب على أنه من الظنيات المشمولة بشق المتغيرات، مسوغين ذلك تنازلاً لهم تارةً بحجة أن مصلحة الأمة تقتضي هذا التصرف، وتارةً بدعوى العمل بروح الإسلام وسماحته وسعة أفقه، وتارةً أخرى بدعوى مراعاة مقاصد التشريع واختلاف الظروف والضغوط والأحوال ومقتضيات العصر.

(١) انظر «معجم المناهي اللفظية» ل بكر أبو زيد (٣٧١).

(٢) انظر تفصيل قاعدة: «لَا يُنَكَّرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ» في الكلمة الشهرية: «في حكم

والمعلوم أن الاستدلال بقاعدة: «لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ» غيرُ ناهضٍ من جهتين:

الأولى: أن القاعدة الفقهية لا تصلح أن تكون حجةً إلا إذا كانت دليلاً مستقلاً وثابتاً، أو عبرت عن دليلٍ أصوليٍّ، أو كانت مشتركةً مع القاعدة الأصولية. والقاعدة الفقهية المجردة عن ذلك تصلح أن تكون شاهداً مرافقاً للأدلة يُستأنس به في تخريج الأحكام للوقائع والقضايا الجديدة إلحاقاً قياسيًّا على المسائل الفقهية المدونة.

الثانية: والقاعدة المذكورة - وإن كانت لها علاقةٌ بالعلة القابلة للتغير كالعرف والمصلحة - إلا أن صيغها مجملةٌ لشمولها للأحكام المنصوص عليها والمعللة. ومثل هذا العموم غيرُ مقصودٍ في وضع صياغتها؛ لذلك احتاجت القاعدة إلى بيانٍ وتفصيلٍ، يظهر وجهه فيما يلي:

♦ الأحكام إما أن تكون تعبديةً غيرَ معقولة المعنى: فإنها لا تقبل التغيير أبداً لكونها مبنيةً على النصوص الشرعية الثابتة التي لا تقبل التبدل ولا التغير.

♦ وإما أن تكون معللةً وهي الأحكام معقولة المعنى وهي على ضربين:

- إما أن تكون علتها ثابتة لا تتغير: فهذه حكمها حكم النص الثابت، لا يدخلها تغيرٌ ولا تقبل التبدل: كتحریم الخمر لعلة الإسكار، ووجوب القطع لعلة السرقة، ووجوب اعتزال النساء لعلة الحيض، وتحريم القمار لعلة الغرر ونحو ذلك، فيطرّد في شأنها الحكم وينعكس، أي: يدور الحكم مع علتها وجوداً وعدمًا.

- وإما أن تكون علتها غير ثابتة وهي الأحكام الاجتهادية المبنية على علة قابلة للتغير كالعرف والمصلحة: فهذه تتبدل بتبدل الزمان والأعراف اتفاقاً - كما تقدّم -.

تنبیه المستبصرین بمفهوم التقسیم الاصطلاحي للدين ۱۱

وضمن هذا التقسيم لنوعَي الأحكام الشرعية قال ابن القيم رحمته الله: «الأحكام نوعان: نوعٌ لا يتغير عن حالةٍ واحدةٍ هو عليها، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة: كوجوب الواجبات، وتحريم المحرّمات، والحدود المقدّرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك، فهذا لا يتطرّق إليه تغييرٌ ولا اجتهادٌ يخالف ما وُضع عليه، والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له: زمانًا ومكانًا وحالًا، كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها، فإنّ الشارع ينوّع فيها بحسب المصلحة»^(١).

لذلك كان لزامًا تقييد القاعدة المذكورة بإضافة كلمةٍ توضيحيةٍ تفاديًا للإجمال، وتكون الصيغة المعدّلة على الوجه التالي: «لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ الْاجْتِهَادِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْعُرْفِ وَالْمَصْلَحَةِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ».

ولا يخفى أنّ الذي يقبل التغيير إنما هو الأحكام الاجتهادية المبنية على العرف والمصلحة والتي من ضوابطها عودها على مقاصد التشريع بالحفظ والصيانة، وعدم اصطدامها بنصوص التشريع والإجماع، وعدم استلزام العمل بها مفسدةً أرجح منها أو مساويةً لها، وعدم تعارضها مع مصلحةٍ أرجح منها أو مساويةٍ لها، فإنّ الأحكام المبنية عليها مشمولةٌ بالقاعدة السالفة البيان دون غيرها.

هذا، وقد ترتّب عن هذا التقسيم المزعوم - بالمفهوم الاصطلاحي الحديث - آثارٌ سيّئةٌ على دين أمة الإسلام وأخلاقها. ومن هذه الآثار الناجمة عن القول بالمتغيّرات ما يلي:

■ حرّية الارتداد عن الدّين وممارسة طقوس غير المسلمين جهازًا، بدعوى

(١) «إغاثة اللّهفان» لابن القيم (١/٣٣٠ - ٣٣١).

حرية الأديان وتقاربها في ظل الأخوة الإنسانية - زعموا -.

■ تعطيل الحدود الشرعية من الرجم والقطع والقصاص، وإبطالها بدعوى أنها أعمال وحشية تنافي العقل والطبع.

■ تجويز أشكال الربا باسم البيع لإضفاء المشروعية عليها، وإباحة القروض الربوية بدعوى تلبية حاجيات الأمة والضغط الدولية، وتبرير ذلك بقصد الالتحاق بركب الحضارة.

■ تحريم تعدد الزوجات، ومنع الزواج المبكر، والمطالبة بمناصفة الأنثى للذكر في القسمة الإرثية، كل ذلك بحجة أن تطبيق تلك الأحكام الشرعية سلوك غير حضاري وينافي الإنصاف والعدل.

■ دعوة المرأة للخروج متبرجة وعارية، واختلاطها بالرجال، وسفرها لوحدها أو مع أجنبي، وتزويج نفسها بنفسها، بل إباحة الزنا واللواط وشرب الخمر والرهان والقمار وسائر المعاصي التي تهدم الأخلاق وتهتك الأعراض، بحجة التقدم والرقي والتحرر، ويتم تسويق ذلك تحت شعار ما يسمى بالمتغيرات.

وهذا غيظ من فيض ليصلوا بهذا التميع للدين إلى مواكبة الغرب الكافر حضارياً وسلوكاً، وينتهضوا بآمتهم - زعموا - إلى مصاف الدول المتقدمة. علماً بأن الأبعاد الفكرية والنفسية للمخطط الغربي الذي يجريه بأيدي أبناء جلدتنا إنما يكمن في تغيير وجه الإسلام الأصيل إلى بديل على نمط غربي، تمهيداً لمحو الطابع المميز والأصيل للشخصية الإسلامية، مصداقاً لقوله ﷺ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ صَبَّ بَعْتُمُوهُمْ»، قلنا: «يا رسول الله،

اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟» قَالَ: «فَمَنْ؟»^(١).

وأخيراً، نلفت النظر إلى أنه بواسطة التلبيس على الأمة بتسمية الحقّ بالباطل بالتقسيمات والمناهج المُضَلَّة تأتي مثل هذه العبارات والأساليب المولدة المعاصرة الفاسدة التي يتشوّف بها أهل الأهواء والباطل تسلاً للوصول إلى تمييع الدّين وقصره على بعض شؤونه في حدود ضيقة كما مكن العبادات ومظاهر الأخلاق دون بقية شؤون الحياة تجسيدا لعلمنة الدّين.

وحتى يتحقّق لهم هذا الغرض فلا بدّ من إبقاء فضاءٍ أوسعٍ لعالم المتغيّرات للعبث بشريعة الله تعالى، ومجالٍ رحبٍ للتلاعب بأحكامها، تبعاً لأهواء الذين ارتموا في أحضان الغرب جملةً وتفصيلاً، أو لمن صَعَفُوا عن مواجهته وعَجَزُوا عن مقاومته واستسلموا له مدعنين وصاغرين، وأرادوا الحيلولة بين الناس ودينهم وصرفهم عن الحقّ، ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ ﴿المؤمنون﴾.

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدّين، وسلّم تسليماً.



(١) أخرجه البخاري في «الاعتصام بالكتاب والسنة» باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله تعالى (٧٣٢٠)، ومسلم في «العلم» (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
✽ طليعة السلسلة.....	٧
✽ مقدمة.....	٩
♦ كمال الشريعة واستغناؤها عن الاستدراك والزيادة.....	٩
♦ من ألوان البدع: التقسيماُ المُحدثة للدين.....	١٢
✽ المحور الأول: مفهوم تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وآثاره السيئة على الأمة.....	١٥
♦ مفهوم الحقيقة والشريعة عند المتصوفة.....	١٥
♦ إنكار هذه القسمة وبيانُ بطلانها.....	٢٠
♦ الآثار السيئة المترتبة على هذا التقسيم.....	٢٣
أولاً: اتهام النبي ﷺ بكتمان العلم.....	٢٣
ثانياً: تقديم مرتبة الكشف على الوحي.....	٢٤
ثالثاً: الاعتماد على الكشف والذوق، والتخلي عن الشرع.....	٢٥
رابعاً: ادعاء كون مرتبة الوحي أعظم من مرتبة الرسول.....	٢٩
خامساً: التهوين بعلماء الأمة، والتقليل من مكانتهم.....	٣٣
سادساً: التفسير الباطني، وتصحيح الأحاديث بمجرد الكشف.....	٣٤
سابعاً: التفسير من العلم، وتعطيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإسقاط التكليف.....	٣٤

- ٤٢ ◈ الفرع الأول: مفهوم تقسيم العلم إلى: مسائل وفضائل
- ٤٤ - الآثار السيئة لهذا التقسيم
- ٤٤ التفريق بين الأحكام والفضائل
- ٤٥ التفريق بين العالم والداعية
- ٤٩ ◈ الفرع الثاني: مفهوم تقسيم العلم إلى: مسائل وفضائل
- ٥٢ - الآثار السيئة لهذا التقسيم
- ٥٤ سوء الأدب قلّة الحياء من الله ورسوله وعمامة المسلمين
- ٥٤ إضعاف الاستئان بالهدى النبويّ
- ٥٥ كلام ابن القيم رحمته الله في شرف العلم الشرعيّ
- ٥٦ * المحور الثاني: مفهوم تقسيم الدين إلى أصل وفرع ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع
- ٥٨ ◈ الآثار الفاسدة لهذا التقسيم
- ٥٨ - عدم التسوية في رفع إثم الخطأ عن المجتهد بين مسائل الأصول والفروع
- ٦١ - القول بأنّ العاجز عن معرفة الحقّ في مسائل الأصول غير معذور
- ٦٢ - ٦١ - عدم جواز التقليد في مسائل الأصول وتكفير المقلد في العقيدة
- ٦٥ - بطلان تبرير القسمة بالتفريق بين القطع والظنّ، والعلم والعمل
- ٦٦ - بطلان تبرير القسمة بالتفريق بين ما يُطلب فيه العلم وما يُطلب فيه العمل
- ٦٧ - بطلان تبرير القسمة بالتفريق بين ما يُعلم بالشرع وما يُعلم بالعقل
- ٦٩ * المحور الثالث: مفهوم تقسيم الدين إلى ثوابت ومتغيّرات ونسبة آثاره السيئة إلى الشرع
- ٧٤ ◈ الآثار السيئة لهذا التقسيم
- ٧٤ - حرّية الارتداد عن الدين
- ٧٥ - تعطيل الحدود الشرعية
- ٧٥ - تجويز أشكال الربا باسم البيع

٧٥ - دعوى أنَّ بعض الأحكام الشرعية سلوكٌ غيرُ حضاريٍّ

٧٥ - إباحة جملةٍ من المعاصي بحجَّةِ التقدُّم والتحرُّر

٧٦ - العبث بالشرعية والتلاعبُ بأحكامها

٧٧ - * الفهرس

